الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
أمانة السر ـ مكتب التثقيف المركزي

«برنامج التثقيف الحزبي»
الكتاب الثامن عشر

في الإقتصاد السياسي الفلسطيني(2)

- هذا الكتاب.
- النيوليبرالية بصفتها تحرراً..
  الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية.
- ماهية التنمية الاقتصادية الفلسطينية..
  نقلات نوعية في فهم الاقتصاد الفلسطيني.
- وثيقة: «إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة» (مقتطفات).

آب (أغسطس) 2015

هذا الكتاب..

«**في الاقتصاد السياسي الفلسطيني (2)**» يقع في إمتداد الكتاب (1) بنفس العنوان، ويضم مبحثين: «النيوليبرالية بصفتها تحرراً.. الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية» من إعداد رجا الخالدي وصبحي سمّور (2011)، و«ماهية التنمية الإقتصادية الفلسطينية.. نقلات نوعية في فهم الإقتصاد الفلسطيني» من إعداد ليلى فرسخ (2014).

إلى هذين المبحثين يحتوي الكتاب أيضاً مقتطفات من وثيقة «إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة» (2009/8/25) – يجري الإستشهاد بها في أكثر من موقع وسياق، وهي برنامج الحكومة الفلسطينية الرقم 13، الأطول ولاية من بين الحكومات الفلسطينية (3 سنوات، من 2009/5/19 إلى 2012/5/16)، كما ومن بين الحكومات الثلاث (12، 13، 14) التي ترأسها د. سلام فياض على إمتداد 6 سنوات (2007/6/17 – 2013/4/13)■

■■■

■ **المبحث الأول** («النيوليبرالية بصفتها تحرراً...الخ») يستند إلى 3 وثائق برنامجية رئيسية صدرت عن حكومات سلام فياض: **1-** «خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية (2008)»؛ **2-** «إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة(2009)»؛ و **3-** «موعد مع الحرية (2010)».

هذه الوثائق التي وفّرت الإطار البرنامجي لحكومات سلام فياض، والتي سادت الفكر السياسي الموجه للقرار في مركز السلطة الفلسطينية، بل مازالت سائدة بعناصرها الرئيسية حتى يومنا، تدعو إلى ما يلي:

إعتماد إستراتيجية تهدف إلى إقامة الدولة من خلال بناء نيوليبرالي للمؤسسات، ما يوفر الجهوزية الوطنية لإقامة دولة فلسطينية بما لا يتجاوز أواسط سنة 2011 (أي بعد سنتين من الشروع بتطبيق برنامج الحكومة 13 لـ «إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة»)، حيث يرتكز هذا البرنامج إلى فرضية –لا يضاهي سذاجتها سوى عدم صحتها– أنه بحلول هذا التاريخ ستكون إسرائيل و م.ت.ف قد أحرزتا تقدماً ملحوظاً نحو التوصل إلى إتفاق الحل الدائم، أو على الأقل نحو الإعتراف بدولة ذات حدود متفق عليها. وفي أسوأ الإحتمالات يكون برنامج «إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة» قد أوجد «**حقائق مؤسساتية ميدانية**» تُحظى بدعم شعبي عارم، وتبرهن للعالم أن الفلسطينيين جاهزون لإقامة دولتهم التي طال إنتظارها، واستطال موعد إستحقاقها.

■ إن برنامج إقامة الدولة الفلسطينية بحلول سنة 2011، في إطار **أولوية بناء مؤسساتي** يستلهم عقيدة نيوليبرالية تغلغلت وفرضت نفسها بشكل ملحوظ منذ العام 2002 (ضمن حملة الضغوط الواسعة التي شنتها الرباعية الدولية من أجل تطبيق برامج الإصلاح والشفافية الخ.. على السلطة الفلسطينية ومؤسساتها) على مستوى مركز القرار في السلطة والنخب الدائرة في فلكها والشرائح الإجتماعية المستفيدة من إمتيازاتها.

هذه العقيدة – من بين أمور أخرى – تروّج لما يلي: **لأن دور «الدولة»** (أو «السلطة الوطنية» في حالتنا، وشتّان ما بين دولة ذات سيادة وسلطة حكم ذاتي تحت الإحتلال) **يكون باحتكام «الإقتصاد الوطني» إلى منطق وقوانين السوق الحرة** (علماً أن مصطلح «الاقتصاد الوطني» لا ينطبق بالمعنى العلمي على إقتصادنا الواقع تحت الإستعمار الإستيطاني)، فإن هذا يعني إعتماد النمو الإقتصادي على القطاع الخاص بغرض تعظيم الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقتصر دور «السلطة» على توفير متطلبات البنية التحتية، والإستثمار في المجالات الصديقة للقطاع الخاص التي تحفز دوره وتوسعه.

■ إن برنامج إقامة الدولة في إطار بناء مؤسساتي نيوليبرالي يُبعد النضال الوطني التحرري عن تعريفه الموضوعي والعلمي الصحيح إنطلاقاً من واقع الإحتلال الإستعماري الإستيطاني القائم، الذي لا يمكن أن تواجهه الحركة الوطنية الفلسطينية إلا باستراتيجية النضال متعدد الشكل في الميدان، إستراتيجية تستند أيضاً إلى منظومة مؤسسات (ما يُدعى بالسلطة) معنية بإدارة شئون المجتمع الحياتية تحت الإحتلال بأولوية صمود هذا المجتمع في المعركة المكلفة التي يخوض بصف واحد موحد، مستقوياً بأوسع تضامن خارجي، يضيّق الخناق على المحتل الغاصب، وبرفع كلفة إستعماره الإستيطاني ويعزله على أوسع نطاق دولياً، ويوسع دائرة الإعتراف بالحقوق الوطنية لشعبنا.

■ أما الخلاصة التي يصل إليها هذا المبحث من الكتاب فهي التالية: إن الفكر النيوليبرالي بتطبيقاته المتاحة للسياسة الإقتصادية تحت الإحتلال لا يقود وحسب إلى عجز عن توفير نمو إقتصادي – ناهيك عن التنمية -، بل أن خلله الأساس يكمن في أن «العولمة» النيوليبرالية في ظل الإحتلال الإستعماري الإستيطاني، عاجزة بنيوياً عن أن تكون بديلاً من النضال الأشمل في سبيل الحقوق الوطنية، كما أنها – إلى هذا – عاجزة أن تضمن الحق الفلسطيني في التنمية والتطور.
وإلى هذه الخلاصة نضيف: إن برنامج النيوليبرالية بصفته المنحولة كبرنامج لإنجاز الحقوق الوطنية يُخرج الحركة الوطنية الفلسطينية عن طبيعتها، عن مسارها الموضوعي كحركة تحرر وطني يتأسس نجاحها على تبني إستراتيجية مطابقة لهذه السمة الموضوعية. إن إحترام هذه السمة والتقيّد بما يترتب عليها من إتجاهات عمل، هو الذي يعيد الحركة الفلسطينية إلى مسارها الأصيل، ويفتح أمامها أفق التقدم الثابت نحو إنجاز أهدافها في التحرر الوطني■

■■■

■ **المبحث الثاني** («ماهية التنمية الإقتصادية الفلسطينية..») يفحص أسباب الفشل الإقتصادي في الضفة والقطاع من سنة 1993 إلى الوقت الحاضر، أي ما بعد إتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية، وما شهدته تلك الفترة من تطورات تمثلت في إعادة إنتشار الجيش الإسرائيلي في الضفة في إطار حملة «السور الواقي» (2001 – 2002)، التي أعادت الاحتلال عملياً بنفس الصيغة السابقة لتطبيقات أوسلو، وفرضت قيوداً شديدة على الضفة الغربية، وأقامت الحصار على غزة الذي تخللته ثلاثة حروب (2008/9، 2012، 2014). هذا من جهة، ومن جهة أخرى نشوء ومأسسة وترسيم الإنقسام الفلسطيني (بدءاً من تموز/ يوليو 2007)، وعدم قدرة حكومات التكنوقراط الثلاث (12،13،14) برئاسة سلام فياض على تغيير وجه ووجهة الإقتصاد الفلسطيني على الرغم من الإصلاحات المطبقة وضخ مساعدات دولية كبيرة في هذا الإقتصاد.

■ على هذه الخلفية يتم إستخدام **مفهوم ونموذج الإستعمار** كإطار عمل تحليلي في دراسة الإقتصاد الفلسطيني، حيث يقدم هذا النموذج أداة أفضل لشرح التغييرات في التنمية الإقتصادية الفلسطينية والسمات المتجددة لها، بعيداً عن الأوهام التي أشاعتها العملية السياسية بعد التوقيع على إتفاقات أوسلو، أوهام بتسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ما جعل إحتلال الضفة والقطاع يبدو وكأنه على طريق الإنحسار. غير أن الوقائع العملية والحالة السياسية، على إمتداد أكثر من عقدين من الزمن، أتت لتؤكد أن إحتلال الضفة والقطاع يشكل إمتداداً لهيكلية الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي المتوالي فصولاً لعموم فلسطين.

■ تعتبر الورقة، أن الإقتصاد الفلسطيني إجتاز **3 مراحل** منذ العام 1967: **الأولى** إمتدت حتى مطلع التسعينيات وإنطبعت باندماج الضفة وغزة إقتصادياً في إسرائيل عن طريق التجارة وتدفق اليد العاملة، وساهمت في مضاعفة الدخل الفردي، لكنها قلّصت قدرة القطاعات الإقتصادية الفلسطينية في الضفة والقطاع (الزراعة والصناعة والخدمات) على تحقيق نمو ناجع وقابل للحياة.

والمرحلة الثانية بدأت مع أوسلو (1993) وإنتهت مع إندلاع الإنتفاضة الثانية (2000) وأحدثت تغييرات هيكلية مهمة في نموذج الإنتاج والإستهلاك في الإقتصاد الفلسطيني، من دون المساهمة في تحقيق الإزدهار أو النمو على المستوى الوطني. وشهدت هذه المرحلة إنشاء قطاع عام فلسطيني واسع النطاق، وتسببت بزيادة الإعتماد على المساعدات الدولية.

وكانت المرحلة الثالثة (2000 – 2014) الأكثر إضطراباً سياسياً وإقتصادياً، حيث أتى الرد الإسرائيلي على الإنتفاضة (2000-2004) عنيفاً وبمنتهى القسوة ما أدى إلى تراجع النشاط الإقتصادي وإرتفاع معدلات البطالة والفقر..

■ حكومات فياض التي تشكلت بعد الإنقسام (2007) بالاصلاحات النيوليبرالية التي أطلقتها، أحيت الآمال بتحقيق الإزدهار والاستقلال، في ظل الإشراف والتمويل من المؤسسات الدولية. بيد أن الإقتصاد الوطني فشل في تحقيق الإعتماد على الذات، أو في أن يصبح أقل تبعية لإسرائيل، على الرغم من ضخ مساعدات دولية ذات شأن، ومن الإصلاحات التي طبقتها حكومات فياض.
تبنّت السلطة الفلسطينية، لا سيما بعد الإنقسام (2007)، لغة نيوليبرالية بالكامل تعرّف التنمية الفلسطينية من منظار الحكم الرشيد وإقامة الدولة، وليس فقط من منظار النمو؛ علماً أن الأجندة النيوليبرالية يمكن أن تؤدي وأدت بحدود معيّنة إلى تقليص الطابع السياسي للنضال الفلسطيني.

■ لقد ولّدت عملية أوسلو آليات جديدة للسيطرة والإقصاء، داخل المجتمعات الفلسطينية، وفي العلاقة مع إسرائيل، والتي يجب معالجتها بدلاً من التعتيم عليها خلف راية «الميل الأخير الذي مازال يفصلنا عن الحرية وإقامة الدولة». لقد أعادت عملية أوسلو صوغ الإستعمار الإستيطاني عبر جعل مفهوم الأمن الإسرائيلي – وليس الإحتلال الإسرائيلي- العنصر الذي يحدد الحياة السياسية والإقتصادية الفلسطينية.
في تبيانها لجدوى إستخدام نموذج الإستعمار (وليس النموذج النيوليبرالي) في تحليل الإقتصاد الفلسطيني، تتضح قيمة هذا النموذج في **تعريف التنمية من زاوية أنها عامل من عوامل المقاومة**، وليست عملية لبناء الدولة في حد ذاتها. إن التنمية بهذه الصفة، وبهذه الوظيفة كعامل من عوامل المقاومة، تقتضي تطوير القدرات الداخلية الفلسطينية للحد من الإعتماد على إسرائيل، كما تتطلب إعتماد إستراتيجيا دولية إقتصادية وسياسية، **فالتنمية بصفتها عامل مقاومة لا تفصل السياسية عن الإقتصاد.**

■ تدعو الدراسة، في الختام، إلى إعادة النظر في المساحة الإقتصادية الواقعة بين النهر والبحر وإعتبارها إقتصاداً واحداً يسيطر عليه الكيان السياسي والإقتصاد الإسرائيليان، ومن هنا مطالبة ذوي الإختصاص (كما والحالة السياسية عموماً) إلى زرع الوعي بأننا نتعامل مع مساحة واحدة خاضعة للسيطرة الإسرائيلية الصهيونية، حتى لو إختلفت نماذج السيطرة (الضفة مختلفة عن غزة، أو عن المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل)■

■■■

نختم بالملاحظة التالية المستمدة من المبحثين وهي: أن الإنعطافة النيوليبرالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، التي تجذرت في سياستها، هذه الإنعطافة يجب أن توضع في سياق الجهود طويلة الأجل التي تبذلها الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية التي تؤثر بقوة في سياساتها لإعادة تكوين دول منطقة الشرق الأوسط وإقتصاداتها، وكذلك المنطقة ككل. وهذا ما سنسعى لتسليط الضوء عليه في الكتابين اللاحقين (الرقم 19 و 20) من هذه السلسلة حول الإقتصاد السياسي بمثال البلدان النامية (بلدان الأطراف) من جهة ، ونموذج البلدان العربية من جهة أخرى■

مكتب التثقيف المركزي

النيوليبرالية بصفتها تحرراً..
الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية[1]

برزت «حركة التحرير الوطني الفلسطينية» في مطلع ستينيات ق. 20، وكان هدفها الأساسي «تحرير الأرض والانسان» من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. أمّا اليوم، وفي ظل تسارع الأنشطة الاستعمارية في جميع أنحاء فلسطين، ومع بقاء اللاجئين الفلسطينيين – المحرومين من حقوقهم الوطنية والمدنية والإنسانية – مشتّتين في أرجاء العالم، فإن هذا الشعار يرن كصدى محرج راجع من زمن غابر.

كانت حركة التحرير الوطني الفلسطينية في إبان إنطلاقتها جزءاً لا يتجزأ من مشروع سياسي أوسع للنضال ضد الاستعمار يرمي إلى إرساء نظام عالمي عادل، لكن بعدما إستلمت الحركات التحررية الاستقلالية مقاليد السلطة في بلادها، فشل معظمها في الوفاء بوعوده، لا بل سمحت هذه الحركات لعلاقات الإنتاج والتبادل النيوكولونيالية بدعم سلطتها الخاصة، وبضمان إمتيازات البورجوازية الوطنية و«المستثمرين العالميين».

وقد إستُكملت مؤخراً، دينامية هذه العلاقات بـ «منطق النيوليبرالية والعولمة الذي لا يُقاوَم»، وأبلغ الأمثلة لذلك هو إحتضان المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) في جنوب إفريقيا للنيوليبرالية ولـ «العلاج بالصدمة» النيوليبرالي (shock therapy)، وكذلك صعود «الأوليغارشية» (حكم القلّة) في دول الشرق الأوروبي والمعسكر السوفياتي السابقين. وهكذا نرى، حينذاك كما الآن، حلّت النيوكولونيالية والنيوليبرالية في البلدان المستعمرة سابقاً التي نالت الاستقلال.

من هذا المنطلق، فإن برنامج الحكومة الفلسطينية الرقم 13 برئاسة سلام فياض، بعنوان: «**إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة**» (2009/8/25) يشكل حالة خاصة. فهذا البرنامج الآتي وسط منازعة تاريخية بشأن شرعية الحركة الوطنية الفلسطينية، وفي أعقاب إنقسامات سياسية لا مثيل لها، وشديدة الضرر بانعكاسها على جميع الأطراف، هو خطة إستراتيجية جديدة تبدو ظاهرياً «نابعة من الداخل»، وتهدف إلى إقامة الدولة من خلال بناء نيوليبرالي للمؤسسات. إن هذا التحرير الوطني من خلال النيوليبرالية، الذي يحظى بدعم عالمي متنامٍ، يُعيد تعريف النضال الوطني التحرري الفلسطيني بشكل مختلف عن تعريفه في مرحلة ما قبل أوسلو■

(1)

(1)■ بقلم رجا الخالدي وصبحي سمّور وترجمة يولا البطل. عن مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 88، خريف 2011.

■ رجا الخالدي من كبار الإقتصاديين العاملين في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد، جنيف).

■ صبحي سمّور باحث وإقتصادي يحضر حالياً أطروحة الدكتوراه في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن.

■ تم حذف المراجع تسهيلاً للقراءة، حيث بإمكان المهتمين العودة إليها من خلال الموقع الإلكتروني للمجلة:
http://www.palestine-studies.org/ar/mdf/issue/88

برنامج السلطة الوطنية الفلسطينية: «إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة»؟

منذ إحتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة 1967، وقعت موجات متكررة من المقاومة المسلحة والشعبية واجهتها إسرائيل بالقمع الشديد، وبالعقوبات الاقتصادية، ثم بترميم متدرج للعلاقات بالفلسطينيين، وبإغراءات إقتصادية بغرض التهدئة. وتشكل سياسة «**السلام الاقتصادي**» الإسرائيلية أحدث هذه الإغراءات، وقد شملت فصولها السابقة سياسة موشيه دايان للجسور المفتوحة والاستعانة بالنخب التقليدية في سبعينيات ق. 20، والإدارة المدنية الإسرائيلية لمناحم ميلسون وروابط القرى الفلسطينية في ثمانينيات ق. 20؛ لكن بروتوكول العلاقات الاقتصادية لسنة 1994 بين إسرائيل و م.ت.ف (بروتوكول باريس) أعطى معنى جديداً بالكامل «للتهدئة» بما حمله من تباشير «عوائد السلام»، ومن المنافع المادية لشريحة حديثة من بيروقراطيي م.ت.ف العائدين من المنفى، ولبنى «الإدارة الذاتية» المستوحاة من إتفاق أوسلو.

وكانت المكاسب الاقتصادية الممنوحة خلال فترات «الهدوء» الظاهر و«النمو»، إعتباراً من سنة 1967، قابلة للتراجع بسهولة، ولم تؤدِّ هذه الاستراحات إلاّ إلى إفراغ المقاومة الفلسطينية من محتواها، والتي إستمرت بأساليب متعددة منذ بداية الاحتلال. وفي الواقع، كانت النتائج الاقتصادية الجليّة الوحيدة هي التآكل المنتظم لإمكانات تنمية فلسطين، وتراجع رأسمالها البشري، والاستنزاف المتدرج لمواردها الطبيعية.

أمّا اليوم، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تقدّم إلى الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية برنامجاً مبنياً على تحقيق النمو والازدهار من دون إستراتيجية مقاومة، أو تحدٍّ جدي لنظام الاحتلال. وهذا البرنامج مستوحى من نموذج الحوكمة النيوليبرالية الآخذ في الانتشار في المنطقة، في الدول النيوكولونيالية في أرجاء العالم، والتي تبقى، إجتماعياً وثقافياً وسياسياً، مخلوقاً دخيلاً وليدة المؤسسات الدولية المالية التي مركزها واشنطن.

إقترنت الانعطافة النيوليبرالية للسلطة الفلسطينية بتولي سلام فياض رئاسة الحكومة الفلسطينية إعتباراً من سنة 2007، في أعقاب إندلاع الصراع بين حركتَي فتح وحماس، وتأليف حكومتين منفصلتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. بيد أن تكوين هذه الأيديولوجيا النيوليبرالية في السياق والفكر السياسي الفلسطيني هو أعمق ويعود إلى فترة زمنية بعيدة.

تهدف خطة بناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية (PNA) إلى توفير الجهوزية الوطنية لإقامة دولة فلسطينية بما لا يتجاوز أواسط سنة 2011، ويرتكز هذا البرنامج كلياً على الافتراض السهل أنه بحلول هذا التاريخ، ستكون إسرائيل و م.ت.ف قد أحرزتا تقدماً ملحوظاً نحو التوصل إلى إتفاق الحل النهائي، أو على الأقل نحو الاعتراف بدولة ذات حدود متفق عليها. ويكرر تقرير التقدم الفصلي للسلطة الفلسطينية الذي نُشر في آب (أغسطس) 2010، وعنوانه «**موعد مع الحرية**» («Homestretch to Freedom»)، هذا الإطار الزمني، كما أن تصريحات سلام فياض الأخيرة أكدت إيمانه بهذا الحدث الوشيك.

وفي حال عدم حدوث إختراق في جدار المفاوضات المراوغة أصلاً، فإن بقاء دولة على قيد الحياة، دولة مولودة في أوضاع كهذه، يصبح مرهوناً بالاعتراف الدولي الذي يتجاوز الرمزية السياسية لجهة الأخذ بمترتباته السياسية العملية. وفي أي حال، وفي غضون عامين من العرض الاول للبرنامج المذكور، برنامج «**إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة**»، فإنه من المفترض – هكذا لسان حال الحكومة الفلسطينية – أن نكون أمام «**حقائق مؤسساتية ميدانية**» تحظى بدعم شعبي عارم، وتبرهن للعالم أجمع أن الفلسطينيين جاهزون لإقامة دولتهم.

في هذه الأثناء، فإن تمويل الجهات المانحة لخزينة السلطة الفلسطينية (PA) تخطى مبلغ 1,5 مليار دولار أميركي سنوياً منذ سنة 2007، ومع تحسن الوضع الأمني الداخلي بالتدريج، بدأ الاقتصاد الفلسطيني ينتعش في سنتَي 2009 و2010، بعد تراجع دام ثمانية أعوام. واستُبشر خيراً بنسبة 8%، أو أكثر، من النمو الاقتصادي في الضفة الغربية إعتباراً من سنة 2008، بصفتها البراعم الخضراء الأولى للخطة الإصلاحية للسلطة الفلسطينية، كما نُظر إلى طفرة العمران المدني، وإلى معارض السيارات، والفنادق العالمية، والمطاعم الراقية، وأنظمة تجارة الأسهم الافتراضية، والحكومة الإلكترونية، على أنها برهان على إقتصاد نابض بالحياة.

لا شك في أن هذه التطورات أعطت صدقية لسردية «**إما إقامة الدولة – إما الانهيار**»، الأمر الذي أوجد شيئاً أقرب ما يكون إلى «**فقاعة السلام الاقتصادي**» المنبثقة من رام الله. ويعتقد د. محمد مصطفى أن السياسة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية في ظل إتفاق سلام مبرم قد يولد نمواً إقتصادياً سنوياً بنسبة 20% - وهي نسبة كان يمكن لأكثر البلاد الآسيوية النامية نجاحاً أن تحلم بها فقط، الأمر الذي يُذكّر أيضاً بتسويق السلطة الوطنية الفلسطينية لغزة في أواسط تسعينيات ق. 20 على أنها سنغافورة المقبلة.

إن برنامج بناء الدولة الذي تطرحه السلطة الوطنية الفلسطينية (PNA)، إستناداً إلى أصالة توجهات مهندسَيْه الرئيسيَّين[1] مفعم بالمناشدات المغرية إلى التعددية، والمحاسبة، وتكافؤ الفرص، وتمكين «المواطنين»، وحماية حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتوفير الدولة للخدمات والسلع العامة بكفاءة عالية.
وتعكس «**خطة بناء الدولة**»، وكذلك «**خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية**» لسنة 2008 (PRDP)[2] المشمولة فيها، بأمانة كبيرة، أجندة السياسة الاقتصادية المعلنة في عقيدة ما اصطُلح على تسميته «**إجماع ما بعد واشنطن**»(PWC)[3] الذي تجسده **مؤسسات بريتون وودز (BWI)**[4]، ومجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، منذ أواخر تسعينيات ق. 20.
إن المراجعة التي هي بلاغية(rhetorical) أكثر منها جوهرية، لما كان يعرف سابقاً بـ «إجماع ما بعد واشنطن» تعكس شكلاً «ضمنياً»(inclusive) من النيوليبرالية، من دون التخلي عن الموقع المركزي لحرية الاقتصاد وضبط الإنفاق في الميزانية العامة، وتدخّل الدولة المنظِّم باللمسة الخفيفة. وكان الانتقال إلى «إجماع ما بعد واشنطن» نتيجة حتمية للخيبة السياسية والفكرية على صعيد عالمي (وحتى من داخل المؤسسات المعنية) من هزال نتائجه [إجماع واشنطن] وقصور أسسه النظرية. وفي المقابل، فإن «إجماع ما بعد واشنطن» يفترض أن تكون الدولة دولة قادرة ومستجيبة تحافظ على الأمن والنظام العام، وتضمن تكافؤ الفرص، وتقوّي مواطنيها الذين تقع عليهم المسؤولية الأخلاقية لجهة الاعتماد على أنفسهم عوضاً عن الاتكال على دولة الرعاية الإجتماعية الأبوية(paternalistic social welfare state) ■

■■■

يعتمد إنجاز بناء الدولة الفلسطينية، بالنسبة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، على الأقل، على **أربعة مكونات** مترابطة ومتضافرة، ومعلن عنها بتعابير لا لبس فيها، في وثائقها الرئيسية التي تكرر خطاب «إجماع ما بعد واشنطن»، وهي:

■ **أولاً، ضمان الأمن العام وسيادة القانون**؛ فاحتضان خطة السلطة الفلسطينية (PA) الكامل لمبدأ الارتباط الوثيق بين الأمن والتنمية، والموجود في «إجماع ما بعد واشنطن»، واضح تماماً من تخصيصها مبلغ 228 مليون دولار لبرنامج تغيير القطاع الأمني وإصلاحه للفترة 2008 – 2010. **وهذا الرابط الذي لا توجد بموجبه تنمية مستدامة من دون قانون ونظام – وبالعكس، لا يوجد أمن مستدام من دون تنمية** – كان هو التعويذة التي دأبت على تكرارها على مر السنين ليس الجهات المانحة فحسب، بل الحكومة الإسرائيلية أيضاً. وقد إستغل الإسرائيليون هذا المنطق الدائري لمصلحتهم، ووضعوا شروطاً أمنية تعجيزية على السلطة الفلسطينية، وبالتالي، وفّروا ذرائع مسبقة للتضييق على الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية.

■ **المكوّن الثاني هو الالتزام ببناء مؤسسات خاضعة للمساءلة والمحاسبة(accountable institutions)**، وهو السمة المميزة لتصريحات وسياسات حكومة السلطة الفلسطينية الحالية برئاسة فياض، كوسيلة للتمايز من حكومات «فتح» السابقة. وتقضي خطة بناء المؤسسات بأن تقوم السلطة الفلسطينية بـ «تحسين متواصل لأداء القطاع العام، وضمان شفافيته ومحاسبته، وذلك عبر إصلاحات غايتها وقف الهدر ومكافحة عدم الكفاءة وممارسات الفساد»[5]. وتجدر الإشارة إلى أن هناك قلة من المؤسسات المستحدثة التي تتميز بوظائف إقتصادية سيادية، هذا إذا وُجدت، لكن السلطة الفلسطينية في الواقع، تواصل التمسك بأهداب مؤسسات مضى على تصميمها خمسة عشر عاماً لخدمة «حكم ذاتي» إنتقالي مصمم لمدة خمسة أعوام. فضلاً عن ذلك، فإن معظم «الإصلاح المؤسساتي» تميّز بالتركيز المفرط على تعزيز الميزانية العامة للسلطة الفلسطينية، والخاضعة لسيطرة رئيس الحكومة المطلقة.

■ **المكوّن الثالث لنموذج حوكمة السلطة الفلسطينية (the PA governance) هو توفير الخدمات بصورة فاعلة(effective service delivery) كوسيلة لكسب المشروعية من المواطنين والمستثمرين في آن واحد.**

---

(1) أي د. سلام فياض ود. محمد مصطفى (رئيس صندوق الإستثمار الفلسطيني)، وهما من أبرز وأقدم صنّاع السياسة الإقتصادية للسلطة الفلسطينية منذ سنة 2005. وقبل هذا التاريخ، عمل سلام فياض في البنك الدولي، ثم مثّل، لاحقاً، صندوق النقد الدولي لدى السلطة الفلسطينية، بينما مثل محمد مصطفى البنك الدولي لدى تلك السلطة (المؤلفان).

2() Palestinian Reform and Development Plan» - PRDP «

3() Post - Washington Consensus» -PWC «

4() Bretton Woods Institutions»- BWI «

(5) Homestretch to Freedom»-PNA, 2010, P.3-4. «

وكان السعي لتحقيق هذا الهدف، والذي يسَّره تركُّز السلطات المالية – وبعض السلطات السياسية والأمنية – في يد شخص واحد، على رأس الأولويات، لأن تحسين الخدمات البلدية، وعمل المرافق العامة، وحتى بعض الخدمات الاجتماعية الأساسية، هي، في الأساس، في متناول أدوات الحوكمة المحدودة التي تملكها السلطة الفلسطينية.

■ بعد الاستجابة لاعتبارات الأمن وسيادة القانون، فإن وجود المؤسسات الخاضعة للمساءلة والمحاسبة، والتوفير الفاعل للخدمات، وضمانها من طرف السلطة الفلسطينية، رفعت الحوكمة الرشيدة إلى مصاف (status) «الهدف الوطني بحدّ ذاته ولذاته في آن واحد»[1]، وهذا هو **المكوّن (perequisite) الرابع المسبق لبناء الدولة: نمو القطاع الخاص**، والذي يتطلب «عملية شاملة من الإصلاح القانوني والتنظيمي والإداري.... كجزء من السعي لتحقيق قدر كبير جداً من الاعتماد على الذات إقتصادياً»[2]، **الأمر الذي يعني أن تدخّل الدولة في الاقتصاد يجب أن يقتصر على الاستثمار في البنية التحتية العامة، وعلى إيجاد مؤسسات صديقة للسوق، وعلى عدم تدخّل الدولة مباشرة إلاّ عند إخفاق فاعلية عمل الأسواق**. وبتعبير آخر، فإن مفهوم السلطة الفلسطينية لدور القطاع العام يستند إلى استراتيجيا التنمية المدفوعة بالتصدير، وعلى سياسة ماكرو – إقتصادية «سليمة»، أي تلك التي خضعت إدعاءاتها النظرية للتشكيك في الآونة الأخيرة، منذ أن جرى نعي ودفن هذا النموذج التنموي مع الأزمة المالية العالمية الأخيرة■

■■■

أياً تكن عيوب السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية(PA)، فإنه يجب ألاّ يُفهم أن السلطة منفصلة عن الواقع، ذلك بأن راسمي خططها يعترفون، ومن دون تردد، بالتحديات التي يواجهونها، فهم يدركون **أن هذا النمط من بناء المؤسسات الذي يسعون لتحقيقه لا يملك الآليات الذاتية لتحفيز النمو**، وهم يعون بالكامل تسارع وتيرة الأنشطة الاستعمارية، وأن إسرائيل تتحكم في معظم القرارات الاقتصادية الحساسة، حتى إنهم يعترفون بأن إستراتيجيتهم ليست بديلاً من السياسة، فهم يقضون ساعات عديدة في التفاوض مع إسرائيل للحصول على موافقة سلطة الاحتلال على بناء طرق، واستيراد معدات، وإقامة مناطق صناعية، وتسريع تخليص المعاملات التجارية على الحدود، وخفض تكاليف المعاملات، إلخ..

لكن الأمر الذي يصعب فهمه هو أنهم لماذا، على الرغم من إدراكهم هذا كله، يستمرون في الانخراط مجدداً في مسارات حددتها معايير الاحتلال إياها التي تكفل العبث واللاجدوى؟

أما بالنسبة إلى تصوّر السلطة الفلسطينية الحالي لـ «الممكنات»، فإن هذا البرنامج يمثل أفضل خيار سياسي لـ «سلطة وطنية» عاجزة تكافح للحفاظ على دورها الحيوي كالمزود الوحيد الباقي للخدمات، وبالتالي على مشروعيتها ومنطق وجودها. علاوة على ذلك، فإن فرص النجاح الاقتصادي الشخصي المتاحة في سياسات السلطة الفلسطينية، تمثل قوة جذب كبيرة للطبقة الوسطى الفلسطينية، وربما تصلح لأن تكون منطلقاً قوياً للمطالبة بالمشروعية السياسية (to claim political legimacy). إلاّ إن هذه إستراتيجيا محفوفة بالمخاطر وغير مجرَّبة، إذ بقدر ما تكون السلطة الفلسطينية منظوراً إليها من طرف ناخبيها كامتداد للاحتلال، فإن هذه الاستراتيجيا ستعطي عكس النتائج المرجوة (backfire)، وخصوصاً إذا مر **«الموعد مع الحرية»** (عنوان الوثيقة الصادرة عن السلطة الفلسطينية عام 2010) بحلول سنة 2011، من دون تحرير.

غير أن رؤية مخططي سياسات السلطة الفلسطينية وداعميهم المؤثرين هي أكثر إشكالية من المنظور التنموي، إذ إنهم يعتبرون أن هذا البرنامج هو أفضل خيار إقتصادي – ليس لمستقبل ما بعد التحرير فحسب، بل للحاضر أيضاً، أي تحت الاحتلال ومن دون سيادة وطنية. وما يثير الدهشة هو السهولة التي قبل بها هذا الشعب الذي يكافح في سبيل إستقلاله وهويته منذ أجيال، فكرةَ أن هذا البرنامج هو أفضل خيار إقتصادي.

والمحيّر أيضاً، قياساً لعراقة مشاركة الفلسطينيين في النقاش السياسي التعددي والنابض بالحياة، هو حماسة السلطة الفلسطينية للسياسة النيوليبرالية، وتصويرها على أن لا بديل منها وأن صدقيتها لا نقاش فيها، عدا إعتراضاتٍ لمحللين معدودين، وأحياناً، لمنظمة غير حكومية دولية، أو لوكالة تابعة للأمم المتحدة (مثل: الأونكتاد، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وصندوق إغاثة الأطفال) التي ركزت على دور قيود الإحتلال الإسرائيلي المعوقة للتنمية والنمو، في إبقاء برنامج بناء الدولة في منظوره التجريبي. وفي حين أن سياسة «حماس»

---

1) «Ending the Occupation, Establishing the State », op. cit., p. 11.

2) «Homestretch to Freedom »op. cit., p. 4.

الاقتصادية لم تحظَ بفرصة للتطور، فإن الممارسات الاقتصادية في غزة، إتخذت، تحت وطأة الأوضاع، منحى تحقيق الاكتفاء الذاتي (autarky) والتماس الريع (rent seeking) (إدارة إقتصاد الأنفاق)■

(2)

تناقضات الأجندة النيوليبرالية للسلطة الوطنية الفلسطينية (PNA)

إن الامتداد العالمي للنيوليبرالية مرتبط إرتباطاً غير منفصم بالمصالح الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأميركية، وبمؤسسات بريتون وودز الخاضعة لها. أمّا في منطقة الشرق الأوسط، فإن المصالح الجيوسياسية الأميركية ومخططات سياسات مؤسسات بريتون وودز، تتمحور في المقام الأول، حول ضمان بيئة مستقرة لكل من إمدادات النفط، والاستثمارات الأميركية في المنطقة بدلالتها الموسعة، والفائض المالي لبلاد «مجلس التعاون الخليجي»(GCC). وكم يتناغم مصيرياً تحرير الاقتصاد والأصناف الجديدة لمبادرات التجارة مع أجندة التطبيع السياسي والاقتصادي مع إسرائيل («الشرق الأوسط الجديد»).

لقد بدأ إحتضان نظم الحكم العربية ونخبها للسياسات النيوليبرالية في مطلع تسعينيات ق. 20، وأساساً في دول شمال إفريقيا، بصفتها ترياقاً(antidote) مزعوماً لاستراتيجيات التنمية الاشتراكية أو الدولتية الفاشلة. وكانت سياسة «الانفتاح» (Opening - up) الساداتية قد ضبطت النغمة، ليس باعتبارها إحتضاناً لتحرير التجارة والاقتصاد، وإنما من أجل تخفيف ضوابط الدولة على الاقتصاد. وقد أُطلقت الأجندة النيوليبرالية في الأردن في إبان توقيع معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية، التي أوجدت فرصاً جديدة أمام الصادرات الإسرائيلية من سلع ورساميل.

وفي أكثر الأحيان، شهدت البلاد التي نفّذت إصلاحات نيوليبرالية إرتفاع معدلات الفقر والبطالة، المترافق في معظم الحالات مع صعود طبقة إجتماعية جديدة من أولئك الذين إرتبطت ثرواتهم الحديثة بخصخصة مرافق الدولة وبتحرير الاقتصاد. وفي الآونة الأخيرة، وُصفت السياسات النيوليبرالية المتطرفة والمفروضة في أثناء الاحتلال الأميركي للعراق – بدءاً برفع القيود عن تملّك الأجانب، مروراً بالخصخصة على نطاق واسع، ووصولاً إلى تعرفة جمركية موحدة منخفضة بمقدار 5% على جميع المستوردات، وإلى أدنى معدلات ضريبية في العالم – بأنها «بناء للدولة بالعكس» (state building in reverse).

إن الانعطافة النيوليبرالية للسلطة الوطنية الفلسطينية يجب أن تُوضع في سياق الجهود الطويلة الأجل لإعادة تكوين دول منطقة الشرق الأوسط وإقتصاداتها، وكذلك المنطقة ككل. إنها إستجابة لمحاولة ترعاها الولايات المتحدة الأميركية لتدعيم قيادة فلسطينية «معتدلة» ومطواعة أكثر، ولدمج إسرائيل في المنطقة بدلالتها الموسعة، ولإدارة الصراع (وليس حلّه) ■

■■■

كانت محاولات دفع السلطة الفلسطينية إلى إحتضان النيوليبرالية قائمة قبل تكوُّن السلطة في سنة 1994، وذلك في سياق دور مؤسسات بريتون وودز والفكر النيوليبرالي الصاعد، من خلال ما سمي «مجموعة عمل التنمية الاقتصادية الإقليمية» [1993] المنبثقة عن مفاوضات مدريد المتعددة الطرف، والسابقة لاتفاق أوسلو، والتي شاركت فيها م.ت.ف.

وبحلول سنة 1993، كان قد دخل إلى الحلبة إقتصاديو هارفرد وخبراء البنك الدولي، بالتعاون مع إقتصاديين فلسطينيين عديدين. وأوصى هؤلاء جميعاً بمجموعة معقولة من السياسات الاقتصادية النيوليبرالية لتوجيه السلطة الوطنية الفلسطينية، خلال خمسة أعوام من الحكم الانتقالي، نحو الاستقلال. وعلى نحو مماثل في العام 1999، فإن دراسة تفصيلية لمجلس العلاقات الخارجية (بالتعاون مع خبراء فلسطينيين)، طرحت مقولة أن تنفيذ إصلاحات الحوكمة الرشيدة(good governance)، وسيادة القانون، والسياسات الكفيلة بتوفير مناخ ملائم للاستثمار، هي شروط ضرورية مسبقة لتحقيق الاستقلال الفلسطيني.

لدى تعيين وتحديد السياسات النيوليبرالية «القائمة حقاً»(real existing) والتي تطبقها السلطة الوطنية الفلسطينية، فإنه من المهم أن نوضح التناقض الظاهر بين القدرات المؤسساتية للسلطة الفلسطينية وحدود إمكاناتها. فحتى لو أرادت السلطة الفلسطينية سلوك إستراتيجية تنمية بديلة، لكان إعترض طريقها الضغط الأميركي، والوقائع البنيوية للاحتلال الإسرائيلي، والارتهان للجهات المانحة، ومدافعة مؤسسات بريتون وودز [عن طروحاتها]. **فجميع هذه العوامل ساهم في خفض «حيّز السياسة» إلى حدّه الأدنى – والمقصود هنا هو حرية تقرير السياسات الاقتصادية من دون إكراهات خارجية مكبِّلة، وهذا الوضع لا يزال هو نفسه اليوم. وأن يكون**

حيّز السياسة المتاح محدوداً يعني أن السلطة الفلسطينية محرومة من أدوات السياسة المطلوبة حتى لتنفيذ فعلي للحزمة المتكاملة من السياسات النيوليبرالية المعهودة.

على الرغم من هذه المحدودية، فإن برنامج السلطة الفلسطينية يحاول إستغلال أي حيّز سياسة متاح (ولا سيما المالي الذي في متناول إمكاناته) في سبيل دفع أجندة نيوليبرالية قدماً. ولهذا، فإن من اللافت جداً أن ما تمثله خطة بناء الدولة للسلطة الفلسطينية، في أحسن الأحوال، هو إستراتيجيا لتوسيع حيّز السياسة الوطني، في سبيل توسيع الإطار النيوليبرالي، بحيث يشمل مجالات لا سلطة لها عليها حالياً، بسبب التكوين الحالي لنظام الاحتلال الإسرائيلي. وهذه اللحظة التاريخية الحالية تحاكي نقل القليل من سلطة الحوكمة الاقتصادية في مرحلة سابقة من الاحتلال الإسرائيلي إلى السلطة الفلسطينية المستحدثة. وكما أصبح جلياً مذاك، فإن هذا النقل في سنة 1994، أفضى إلى تحويل أعباء الاحتلال والتزاماته وتكلفة تمويله، إلى أكتاف محلية.

وليس ثمة حاجة إلى البحث بعيداً عن أمثلة للمحدودية القصوى لحيّز السياسة للسلطة الفلسطينية، فمن دون مصرف مركزي مستقل لا تستطيع السلطة الوطنية الفلسطينية خفض معدلات الفائدة والتضخم، أو تحديد سعر صرف تنافسي للعملة، دعماً للنمو الاقتصادي المدفوع بالتصدير – وهي الإجراءات المألوفة التي ينصح بها أي برنامج نيوليبرالي تقليدي. وعلى نحو مماثل، فإن إلتزام السلطة بروتوكول باريس الإقتصادي (1994) يعني أنها لا تستطيع، بصورة مستقلة، خفض التعرفات الجمركية أو ضرائب القيمة المضافة (VAT)، وعليه، فإن برنامجها لتحرير التجارة يجب أن يسير في ركاب البرنامج الإسرائيلي، كما أنه لم يبق كثير أمام السلطة الفلسطينية لخصخصته، نظراً إلى أن الملكية العامة للاتصالات جرى بيعها في وقت سابق لمستثمرين في القطاع الخاص في عهد ياسر عرفات. علاوة على ذلك، فإن أغلبية الموجودات العامة(public assets) الباقية، أي المنشآت التي تملكها السلطة أو التي لديها أسهم فيها، وكذلك إيرادات الامتيازات والاحتكارات العامة، أصبحت مدمجة في «صندوق الاستثمار الفلسطيني» («Palestinian Investment Fund - PIF»)، وذلك عقب تنفيذ إصلاحات الميزانية وشفافية المالية العامة في سنة 2003، تطبيقاً لمبايء «ميثاق صندوق النقد الدولي» بشأن الشفافية [كان قد أُعدّ في سنة 1998].

وحتى مجالات السياسة النيوليبرالية التي للسلطة الفلسطينية بعض السلطة الشكلية عليها، فإنها مطوقة بشدة بالحقائق البنيوية للاحتلال الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، فإن **مؤتمر فلسطين للاستثمار الأول** الذي عُقد في بيت لحم في أيار(مايو) 2008، في إطار إعلان «فلسطين تفتح أبوابها أمام الأعمال»، «فلسطين تقيم إحتفالاً والعالم كله مدعو»، بغية جذب الاستثمار الخارجي المباشر، أفضى إلى الإعلان المحتفى به كثيراً بشأن تمويل الحكومة القطرية لأول مدينة فلسطينية نموذجية مخططة تخطيطاً مدنياً، هي **مدينة الروابي**. بيد أن المشروع الذي إبتدأ في مطلع سنة 2010، تأجل مراراً لصعوبة الحصول على التصاريح الإسرائيلية في كل مرحلة من مراحل التخطيط والإنشاء■

■■■

إن حقائق الاحتلال الإسرائيلي ومصادرة الأراضي الفلسطينية المتواصلة، بالتضافر مع سلطة قضائية محدودة جداً للسلطة الفلسطينية، تمنع التطبيق الكامل لوصفة أُخرى من سياسات مؤسسات بريتون وودز، ألا وهي حماية وتعزيز حقوق الملكية المحددة تماماً، فهما شرطان مسبقان لتأمين بيئة صديقة للاستثمار، بحسب تصوّر السياسة الاقتصادية النيوليبرالية. وبكلام آخر، فإنه مهما تبذل السلطة الفلسطينية من جهود لعرض الضفة الغربية كمقصد جاذب للاستثمار، ومهما يحاول توني بلير الحصول على موافقة إسرائيل على هذا التصريح أو ذاك المشروع، فإن إسرائيل لا تزال هي الآمر الناهي، وهذا من شأنه تأخير أو إحباط محاولات الاستثمار التي يبذلها مستثمرون دوليون وفلسطينيون، بل إن هذا ما يحدث فعلاً.

أمّا الحيّز الوحيد المتاح أمام السلطة الوطنية الفلسطينية لممارسة مجدية للسياسات النيوليبرالية فيقع ضمن مجال السياسة المالية، ولا سيما من خلال:

أ) خفض الإنفاق العام (وتحديداً نفقات الأجور والرواتب في القطاع العام وما يُعرف بـ «صافي الإقراض»)؛

ب) زيادة الإيرادات الضريبية. فالسلطة الوطنية الفلسطينية تريد خفض نفقات الأجور عبر حزمة من التسريحات، وتجميد التوظيف (باستثناء قطاعَي الصحة والتعليم)، وتجميد أجور ورواتب مستخدمي القطاع العام لخفض حصتها من الميزانية من 27% إلى 22% في نهاية سنة 2010. وقد وصف مراقبون حجم التسريح الذي يصل إلى نحو 40,000 شخص من موظفي القطاع العام، بأنه «ربما أقسى هجوم على أي قطاع عام في بلد شرق

أوسطي في التاريخ الحديث». وستظل قدرة بيروقراطية السلطة الوطنية الفلسطينية على مقاومة هذه الإجراءات في قيد النظر.

إن «صافي الإقراض»(net lending) هو دعم السلطة الفلسطينية غير المباشر للعملاء أو البلديات الذين فشلوا في سداد فواتير الخدمات العامة المستحقة لشركات إسرائيلية، وذلك بما تخصمه إسرائيل من إيرادات المقاصة التي تحصل عليها السلطة الفلسطينية من الحكومة الإسرائيلية. وقد حاولت هذه السلطة خفض هذا الخصم عن مستوى 10,6% من الناتج المحلي القومي الفلسطيني، من خلال مطالبة المواطنين بإثبات سدادهم فواتير الخدمات العامة قبل أن يُسمح لهم بطلب وثائق مدنية، لكنها إضطرت إلى التراجع عقب عاصفة من الاحتجاجات الشعبية، إلاّ إنها بدأت في الوقت ذاته تنفيذ خطة لتركيب نحو 300,000 عداد كهرباء في المنازل الفلسطينية لوضع حد لما يوصف بـ «ثقافة الاستحقاق»(culture of entitlement) في خطاب مؤسسات بريتون وودز. وسيشمل هذا التدبير بلدات اللاجئين وقراهم ومخيماتهم، الأمر الذي يذكّر بتركيب عدادات [المياه] في مدينة سويتو في جنوب إفريقيا (الطليعية في النضال ضد التمييز العنصري) قبل عقد مضى. فآنذاك كما اليوم، يتم تبرير قطع الخدمات عن المنازل التي لا يشملها تعريف الحكومة لـ «الفئات الضعيفة»(vulnerable groups)، باعتبارات السوق، أي بما يوصف بأنه إدارة سيئة لموارد المنزل■

■■■

إن محاولات الإصلاح المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية تواجه حتماً، في ظل أوضاع الاحتلال، عقبات بالغة الصعوبة، فهي مثقلة بعجز الميزانية الكبير والمزمن، والذي لا يعني إرتهاناً مطرداً للمساعدة الخارجية فحسب، بل موارد أقل لنفقات التنمية أيضاً (كالنفقات الاستثمارية في البنية التحتية العامة). ومن شأن إلتزام السلطة الفلسطينية العلني ببذل قصارى جهدها لخفض الارتهان للمساعدة الخارجية أن يفاقم الحالة الاقتصادية الهشة، نظراً إلى معدلات التضخم العالية، المستوردة في الغالب، وإلى معدل البطالة الذي تخطى نسبة 20%، وإلى كون ثلث السكان يعيش تحت خط الفقر، وإلى واقع أن هناك أسرة واحدة من مجموع خمس أسر تعتمد مباشرة، أو غير مباشرة، على الوظيفة العامة التي تؤمنها السلطة.

وكما يُستشف من بنود «**خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية**» (2008)، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تسعى لزيادة الإيرادات الضريبية من خلال إجراءات إدارية تهدف إلى تحسين فاعلية الجباية المحلية وعوائد الجمارك، فضلاً عن أنها تدرس إمكان إدخال ضرائب جديدة على الورثة وعلى العقارات. وتعكس مقاربة السلطة الفلسطينية لخفض العجز تركيزاً أوسع على بند الإنفاق في معادلة الميزانية العامة كما أسلفنا.

وعلى الرغم من أن المكاسب الاقتصادية من سياسات كهذه هي قابلة للتراجع عنها، فإن من المتوقع ألاّ تحيد السلطة عن مسار هذه الإصلاحات، لا بل إن توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تنصح بإصلاحات أشمل، مع أنها تعترف في الوقت نفسه بأن الاحتلال الإسرائيلي يقوّض الإنجازات المحدودة والضئيلة لهذه الإصلاحات.

لكن هذا التركيز الهوسي على الإصلاح المفتوح بلا حدود سيجعل الاحتلال متوارياً أكثر عن أنظار الفلسطينيين، وأقل تكلفة لإسرائيل وللجهات المانحة، وبالتالي، أكثر فاعلية. ومع ذلك، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تأمل بأن يعوض إنتعاش القطاع الخاص الفلسطيني الانعكاسات السلبية لهذه الإجراءات.

وإذا إفترضنا أن الدعم المقدّم من المانحين للاقتصاد سيستمر، فإن الفكرة هي أن القطاع الخاص – المطمئن إلى أن إصلاحات السلطة الوطنية الفلسطينية ستوجِد مؤسسات صديقة للاستثمار – سيغدو محرك النمو الاقتصادي.

غير أن نمو القطاع الخاص يعتمد إلى حد كبير على تخفيف تقييدات إسرائيل للأنشطة الاقتصادية الفلسطينية، وأول منطق في الأمن الإسرائيلي يوحي بأن تخفيفاً كهذا ربما يصبح وشيكاً إذا تعززت قدرة السلطة الفلسطينية على حفظ «الأمن والنظام»، والذي يشمل إصلاحات في منظومة العدل الجنائي، ومبادرات لتشجيع سيادة القانون، وبرامج لتوعية المواطنين، وتحسين فاعلية المحاكم، وممارسة الشرطة لمهماتها اليومية، وأيضاً إعادة ملء الوظائف الشاغرة في أجهزة أمن السلطة الفلسطينية وإستخباراتها، وإحالة قدامى م.ت.ف على التقاعد – باختصار، المطلوب هو نوع من التغيير السلمي للنظام.

بالتأكيد، وعلى ضوء المشكلات الداخلية العديدة التي ابتُلي بها النظام السياسي للسلطة الفلسطينية، كالتدخل السياسي في أحكام القضاء، وغياب الرقابة القضائية، فإن الحاجة إلى التغيير كانت ضاغطة. لكن يتبيّن من مراجعة أولية للإصلاحات القضائية والتشريعية لحكومة سلام فياض، أن نجاحاتها كانت متفاوتة وبطيئة، وأن بناء المؤسسات كان سلطوياً أكثر منه ديمقراطياً.

من ناحية أُخرى، فإن الحكم على جهود السلطة الفلسطينية لتعزيز أجهزتها الأمنية، بمساعدة «بعثة الشرطة الأوروبية لتنسيق الدعم إلى الشرطة المدنية الفلسطينية» [«بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية»-EUPOL COPPS]، والجنرال الأميركي كيث دايتون [المنسق الأمني بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية]، كان حكماً إيجابياً، إلى حد أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أثنت عليها. ومما لا شك فيه، أن كتائب قوات الأمن الوطني التابعة للسلطة الفلسطينية، والتي تلقت تدريباً أميركياً، ساهمت في خفض تكلفة الاحتلال، وجعلت الاستعانة بمصادر خارجية، بالنسبة إلى إسرائيل، أكثر فاعلية ممّا كانت عليه في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية السابقة.

إلاّ إن هذا النظام الأمني الجديد للسلطة الفلسطينية ترافق، في هذه الأثناء، بتزايد حوادث التعذيب والترهيب وقمع الحقوق المدنية لمعارضي السلطة. وقد تبدو هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان كتناقض إضافي بين الأجندة النيوليبرالية للسلطة الفلسطينية وتركيزها على «سيادة القانون»، لكن السلطة الفلسطينية ليست هي الحكومة الأولى في العالم التي تُبرهن فائدة الدمج بين النيوليبرالية وقوة ذراع الجهاز الأمني.

وهناك دور من الممكن جداً أن تؤديه قوات الأمن الداخلي في الاقتصاد الفلسطيني الجديد، هو ضمان التدفق السلس للعمال الفلسطينيين المزوَّدين بتصاريح أمنية إلى المناطق الصناعية المقترحة بالقرب من الحدود مع إسرائيل (غالباً في منطقة التماس مع جدار الفصل) للتحايل على الإغلاق الإسرائيلي. وتأمل السلطة الفلسطينية بأن مناطق صناعية كهذه، محصورة في معازل(enclave – style industrial parks)، طبقاً للنموذج النيوليبرالي المألوف النمو عبر الحدود، والذي يتضمن رأس المال العالمي والعمالة المحلية الرخيصة، ستساهم في إستراتيجية النمو المدفوعة بالتصدير(export – led growth strategy)■

■■■

وعليه، فإن استراتيجيا التنمية للسلطة الوطنية الفلسطينية مبنية على التنسيق الأمني مع الجانب الإسرائيلي، وعلى مهمات الشرطة المحلية، والاحتواء الفاعل للمعارضين السياسيين في الداخل، وهي ستتعزز بفضل ذلك كله.

وقد كتب شخصان من مؤيدي هذه الاستراتيجيا مؤخراً في صحيفة «وول ستريت جورنال» أن جهود إصلاح القطاع الأمني للسلطة الفلسطينية هي «شرط أساسي لا بد منه للتوسع الاقتصادي.... ونموذج لأي برنامج لبناء الدولة بشكل عام». إن هذا التأكيد لا يكتفي بقلب تجربة التنمية الاقتصادية رأساً على عقب (الأمن قبل التنمية)، وإنما يبعث برسالة مقلقة بشأن الثمن الذي تكبده النمو الاقتصادي النيوليبرالي.

هكذا، ولأنه ليس للسلطة الفلسطينية أي استراتيجيا واضحة لرفع القيود والمعوقات «الخارجية»، فإنها حوّلت إنتباهها نحو ما تعتبره عقبات «داخلية» تعوق بناء الدولة، ويهدف برنامجها إلى إقتلاعها. ومن وجهة النظر هذه، ينبغي لبرنامج بناء الدولة للسلطة الوطنية الفلسطينية أن يغرس خطاب النيوليبرالية وممارستها في داخل المجتمع الفلسطيني، فهنا بالذات، يثبت المفهوم المركزي لسيادة القانون، في خطابات إجماع «ما بعد واشنطن»، قيمته الاستخدامية، ويُستشف من مفرداته التقنية والحيادية الرغبة في الهروب من السياسة(the desire to escape politics)، وبالفعل من الجوهر السياسي الأكيد لقضية فلسطين.

ويُدلّس برنامج بناء الدولة فكرة أن المواطنين ربما يكون عليهم الإذعان للاحتلال من دون أن يُحرموا من فوائد حركة مرور أكثر سلاسة، ومن مناهج تعليمية ليبرالية، ومن مؤسسات صديقة للمستثمر، ومن خدمات عامة فاعلة، وبالنسبة إلى الطبقة الوسطى، من سلسلة الفنادق الفخمة وعروض الفرق المسرحية العالمية.

وفي إطار جهود السلطة الفلسطينية لجعل مؤسساتها شفافة وخاضعة للمحاسبة، ولضمان مستوى أفضل من الخدمات، وُعِدَ المجتمع المدني بوسائل أكفأ للتعبير عن إستيائه، وللتبليغ عن البيروقراطيين الفاسدين.

والسلطة تأمل بأن ترسي دعائم «ديمقراطية مشاركة»(participatory democracy)، وتؤسس «إقتصاداً نابضاً بالحياة»، من خلال هذه الاستراتيجيا التي ما إن يتم إستبطانها، وبفضل تعهد السلطة بضمان خدمات مؤسسات التعليم والرعاية الصحية الأساسية، سيتمكّن الفلسطينيون – أو هكذا يوهَمون – من المشاركة في الأسواق المحلية والعالمية، ومن التمتع بنصيبهم من فوائد النمو الاقتصادي.

لقد ندد ممثلو السلطة الفلسطينية بالسلام الاقتصادي الإسرائيلي الصنع، وبمحاولات إحلاله مكان السلام الحقيقي، لكن إطار السياسة النيوليبرالية الذي يحاولون تركيبه، بالتضافر مع عجزهم عن تحدي إسرائيل ميدانياً، يعني أن السلطة الفلسطينية ستضطر إلى أن تعتمد على إسرائيل لتسهيل جدول أعمال بناء الدولة.

وبغض النظر عن المقاصد والأغراض، فإن هذا يعني التعامل مع السلام الاقتصادي بشكل يتجلى فيه التسامح تجاه الاحتلال، والتعامل الاقتصادي مع إسرائيل وفق المعايير التي تحددها سلطة الاحتلال. ويبقى أن نرى ما إذا

كانت إستراتيجيا السلطة الفلسطينية المعادلة لتطبيع النضال الفلسطيني، ونزع طابعه السياسي، وتحويله النيوليبرالي، ستستفز غضب جهاز السلطة الأمني «المعاد إصلاحه»، وما إذا كانت (أي إستراتيجيا السلطة) ستتعرض للإقصاء والنبذ من مؤسساتها■

(3)
هل حقاً لا يوجد بديل؟

من المثير للدهشة أن «التملك المحلي»(local ownership) للإصلاح النيوليبرالي [أي المشاركة المحلية في تخطيطه وتنفيذه]، الذي يعلقون عليه أهمية كبيرة، وكما يتجلى في برنامج السلطة الفلسطينية(PA)، يأتي في الوقت الذي تولّد الأزمة المالية العالمية أزمةَ مشروعيةٍ بالنسبة إلى النيوليبرالية، إن لم يكن أزمة النيوليبرالية بحد ذاتها. ويبدو إستمرار إعتماد السلطة لإطار من السياسة الاقتصادية بات يخضع اليوم للمراجعة من طرف مصمّميه، خياراً غريباً بالنسبة إلى إقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة المهشم والممزق. لكن بعد مسار سلمي غير مقنع، ربما يجد الفلسطينيون الذين أنهكتهم الحروب، أن من الصعب مقاومة وعود السلطة الفلسطينية.

في هذه الأوضاع، إستطاع الإسرائيليون، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة، ووسائل الإعلام، أن يخلطوا عمداً بين فكرة «السلام الاقتصادي» التي دعا إليها رئيس حكومة إسرائيلية (نتنياهو) نفّذ في إسرائيل في تسعينيات ق. 20 إصلاحات إقتصادية جذرية لتحرير الأسواق، وبين برنامج بناء الدولة للسلطة الفلسطينية الذي هندسه رئيس حكومة فلسطينية (فيّاض) طبّق بأمانة الوصفات النيوليبرالية لـ «إجماع ما بعد واشنطن» في ظل نظام الاحتلال.

المقايضة التي يقترحها السلام الاقتصادي تعني أن يستدفيء كيان فلسطيني يشبه دولة بالنمو الاقتصادي الإسرائيلي، لا بل أن ينعم ببعض النمو أيضاً، لكن في المقابل، سيتوجب عليه تأجيل أو التخلي فعلاً عن النضال في سبيل الحقوق الوطنية الفلسطينية. وما يَعِد به برنامج السلطة الفلسطينية ليس أن كلاً من الطرازين «الملائمين» للدولة ولاقتصاد السوق الحرة قابل للبناء فحسب، بل إنه يمكن تصميمه وتهيئته في ظل إستمرار الاحتلال أيضاً، وفي ظل بقاء الحكومة الفلسطينية منقسمة سياسياً وجغرافياً. وفي إلتواء إستثنائي، فإن برنامج السلطة يَعِدُ بأن دولة كهذه، وفي غياب تسوية سلمية تفاوضية، ستتمكن من فرض نفسها ككيان مستقل وقابل للحياة معترف به ومقبول من إسرائيل■

■■■

إلاّ إن أكثر ما يقلق هو أن نموذج الدولة المقترح من السلطة الفلسطينية هو بالضبط ذاك الذي دمّر إقتصادات سيادية قائمة حول العالم بسبب تطبيق برامج مستوحاة من النيوليبرالية. فكيان كهذا، حتى لو جرى الاعتراف به كدولة، سيكون عاجزاً عن مقاومة سياسات وأوامر وممارسات الاحتلال الإسرائيلي المتواصل أياً يكن شكله. الحدود الطبيعية الليّنة لا تستطيع أن تحمي الأمن القومي الفلسطيني، كما أن الحدود الاقتصادية الليّنة لن تتمكن إلاّ بإدامة التبعية لإسرائيل، مع تحقيق إزدهار شخصي للبعض، لكن مع إفقار جماعي لسائر السكان.

وعلى الرغم من ذلك، فإن ثمة تجارب تنموية أُخرى وملائمة يمكن أن يُحتذى بها، بدءاً من دول أميركا اللاتينية، وصولاً إلى دول جنوب شرق آسيا، هذا من دون ذكر أمثلة من الجوار (إسرائيل). فقد شهدت هذه الدول نمواً إقتصادياً سريعاً ومطرداً من خلال تخطيط وتدخّل متواصلين ومُمنهجين ومنظَّمين مركزياً، من طرف الدولة، كما أن التجربة الفلسطينية فيما يتعلق بتدخّل الحكومة في السوق كانت بأكثر من أسلوب، لكنها شملت أساساً ركائز «إجماع ما بعد واشنطن» الخاصة ببيع موجودات مرافق تابعة للقطاع العام، وبالاستثمار في المشروعات الخاصة (المشتركة في أغلب الأحيان)، إلى جانب دور منظِّمْ، لكن خافت للحكومة. ومع ذلك، **لا يزال من شبه المستحيل أن نجد أي دليل، تاريخي أو نظري، على نمو إقتصادي مطرد – ولا سيما في سياق بناء الدولة – من دون تدخّل الدولة على نطاق واسع**، وهذا بعيد كل البعد عن التدخل الانتقائي لتصحيح السوق (selective market – correcting interventionism)، الذي يسمح به «إجماع ما بعد واشنطن»■

■■■

أمّا البديل، أي سياسة غير تقليدية (heterodox) وناجحة للتنمية، فقد همّشها الخطاب النيوكلاسيكي السائد الذي يهيمن عليه المسار الاقتصادي، وممارسات مؤسسات بريتون وودز، فليس موضوع هذه الورقة؛ لكن يبدو أن الملكية العامة، والخدمات العامة، والاستثمار العام، والرعاية الاجتماعية العامة، هي مفتاح تجديدات السياسة التي ستبزغ في المرحلة المقبلة، وتجري حالياً إعادة ضبط الحكمة التقليدية، ليس فقط إستجابة لطبيعة «السلع العامة»

(public goods)التي تتصف بها الحوكمة الاقتصادية، بل إعترافاً بحقيقة أن تنوّع تجارب التنمية يستدعي مجموعة متنوعة من إستجابات السياسة العامة ومن تنوع الأشكال المؤسساتية أيضاً.
علاوة على ذلك، فإن عقوداً من العلاقات الاقتصادية الفلسطينية – الإسرائيلية أظهرت أن أي إستراتيجيا تنمية إقتصادية فلسطينية لن يكون في إمكانها أن تكون فاعلة إلاّ إذا جرى تفكيك سياسة الاحتلال الإسرائيلي القائمة على الاحتواء غير المتناظر(asymmetric containment)، وذلك من خلال إنهاء الاحتلال وتحقيق السيادة والحقوق الوطنية. وبما أن هذا ليس وشيكاً، وبما أن الخطاب العام النيوليبرالي راسخ، فإنه يبدو من المنطقي الاستنتاج أن سردية السلطة الفلسطينية لبناء الدولة هي «اللعبة الوحيدة في المدينة» كما يصفها توني بلير■

■■■

أمّا السيناريوهات الأُخرى، كالتخلي عن تجربة السلطة الفلسطينية برمّتها، وترك حكم المناطق المحتلة لإسرائيل، أو لمجلس وصاية دولية(international trusteeship)، فتبدو بعيدة الاحتمال، ذلك بأن «ألعاباً جديدة» كهذه، تشكل قطيعة حاسمة مع خمسة عشر عاماً من الإدارة الذاتية تحت الاحتلال، ورجوعاً عنها. وحتى لو عَنَت سيناريوهات سياسية بديلة قيام إدارة نيوليبرالية مماثلة (إسرائيلية أو عالمية)، فإنها، مجدداً، ستنقل النقاش بشأن الحيّز الاقتصادي والاستراتيجيا السياسية لفلسطين، إلى أرض الواقع الذي يعانيه شعب مستعمَر، منقوص السيادة، ويناضل في سبيل التحرر.
ومع عدم وجود خيارات كهذه، فإن من الأسلم أن نفترض أن م.ت.ف، التي تفتقر إلى مثل هذه الخيارات، لن تنحني وتنسحب تاركة الشعب الفلسطيني يواجه قدره تحت الاحتلال إلى أجل غير مسمى، كما أنه من المستبعد أن تتحقق السيناريوهات المذكورة أعلاه. **لكن في معرض إحتمال إستمرار السلطة الفلسطينية كحكومة غير سيادية، ألا توجد بدائل إقتصادية تستطيع الحكومة السعي لاعتمادها في حال أرادت وضع أساس يمكن البناء عليه لتحقيق السيادة وإقامة الدولة؟**

وإذا إفترضنا جدلاً أن نيوليبرالية السلطة الفلسطينية سيجري طرحها جانباً في الغد، فإنه يصبح ممكناً تصوّر إستراتيجيا مجدية وقادرة على مواجهة الاحتواء الإسرائيلي غير المتناظر وتداركه، من خلال ما ربما تصلح تسميته «**المقاومة الاقتصادية**».
قد لا يؤدي هذا الخيار إلى نمو كبير أو متواصل، لكن من شأنه **وقف أو عكس إتجاه دورة نكوص التنمية-de) (development الجارية.** كما أن من شأن مسار صنع القرار التنموي بالمشاركة أن يضع إقتصاداً مزقته الحرب على أساس متين يمكّنه من مواجهة إكراهات فرضها إحتلال طال أمده.
وغني عن القول أن رجوع السلطة الفلسطينية عن النيوليبرالية لن يترتب عليه حدوث تحولات سياسية وإجتماعية كبرى فحسب، بل سيتطلب نقلة حاسمة في طريقة التفكير الاقتصادي الفلسطيني بشأن السياسة العامة، وقصور آليات الأسواق، والحاجة إلى توجيه وتشجيع التراكم الرأسمالي الذي يدعم القدرة الإنتاجية. في سيناريو كهذا فإن القوة الاقتصادية الفلسطينية كما هي عليه الآن، يجب أن تدعم في سياق كفاح من أجل إستعادة حيّز السياسة الوطني، ولتقليص السيطرة الإسرائيلية من خلال إجراءات إقتصادية من جانب واحد عندما تكون قابلة للتطبيق، وتقليص حدود الغلاف الإسرائيلي الذي يطوق الإقتصاد الفلسطيني من خلال اجراءات حافة الهاوية، ودفع الإسرائيليين إلى نفاذ صبرهم.
إن الهدف هو البحث الجدي عن ترتيبات جديدة تسمح بالانفصال بالتدريج عن الاقتصاد الإسرائيلي، حتى لو كان لا بد من الخضوع لسيطرة الإحتلال. فالمهم هو ألاّ تخضع السياسة الاقتصادية الفلسطينية تحت الاحتلال إلى برنامج بناء وتشكل للدولة منفصل عن الوقائع السياسية، ومُضلَّل بنظرية إقتصادية خطأ، وعرضة للخطر بسبب الفراغ الناجم عن تشظي الحركة الوطنية الفلسطينية؛ بينما المطلوب هو عملية بناء الدولة تكون نتيجةً، بين أمور أُخرى، لبرنامج مقاومة إقتصادية، مُقَرّ علنياً، ومتواصل ودؤوب، ومفصّل على مراحل.
إن هذا بدوره، يستدعي سياسات تجارية نشيطة تهدف إلى تنويع الأسواق التجارية والصادرات الفلسطينية كوسيلة لتقليص الارتهان الطاغي للتجارة مع، أو عبر الجانب الإسرائيلي. لكن السؤال المطروح هو: هل **فات الأوان يا ترى، وهل وصل تغلغل الفيروس النيوليبرالي في جسم مؤسسة صنع السياسة الفلسطينية ومؤيديها إلى حدّ جعل السردية البديلة (وفي الواقع السردية الأصلية) الخاصة بـ «تحرير الأرض والانسان» مجرد إرث من الماضي؟**■

(4)
القوة والقبول والإقناع

(Force, Consent and Persuasion)

من المعروف أن إستطلاعات الرأي الفلسطينية بشأن التطورات السياسية غير موثوق بها، ويجب تفسير نتائجها بعناية. ومع ذلك، فإن استطلاعاً للرأي في الآونة الأخيرة أظهر أن أغلبية كبيرة من الفلسطينيين، في الضفة الغربية وقطاع غزة، مؤيدة لسياسة حكومة سلام فياض، على الرغم من أن غالبية المستطلَعين لا يعتقدون أن برنامجه لإقامة الدولة سيحقق هدفه المعلن.

قد تبدو هذه النتائج متناقضة مع زعمنا أن برنامج السلطة الفلسطينية ينطوي على تضمينات مسيئة للمجتمع الفلسطيني وللنضال في سبيل التحرير، إلاّ إنها، وبكل تأكيد، تُظهر أن عامة الناس (في الضفة الغربية أكثر منهم في قطاع غزة) يعترفون بتحسّن توفير الخدمات العامة والأمن الداخلي. كما يبدو أنها تشير إلى أنه على الرغم من أن الفلسطينيين، في معظمهم، لا يعتقدون أن برنامج سلام فياض سينجح في تحقيق هدفه (أي إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة)، فإنهم ينسبون المشكلة ليس إلى البرنامج بحد ذاته، بل إلى التعنت الإسرائيلي.

بالتالي، فإن هذه النتائج ربما تعني أن هذا التأييد لا يعكس إقتناعاً كبيراً بصحة البرنامج بقدر ما يعكس نقصاً عاماً في البدائل، في خضم شقاق سياسي عميق، من دون ذكر الاعتماد المادي على ما توفّره السلطة الوطنية الفلسطينية من خدمات ووظائف وبنية تحتية.

مع أن هذه النتائج غير حاسمة، إلاّ إنه من المهم أن نضعها في سياق أوسع، مادياً وتاريخياً وإجتماعياً. وفي البداية، من المفيد توضيح مايلي: أي محاولة لفرض الهيمنة النيوليبرالية لا تعتمد على القوة فحسب (بما في ذلك العنف الرمزي)، بل على الوكالة المحلية للقبول النشيط(local agency of active consent) (أو التعاون المباشر)، كما وعلى الإقناع(persuasion). إن المسلم به هو أن الحدود بين القبول النشيط والإقناع والقوة، هي حدود متداخلة ومفتوحة على بعضها البعض، والنقاش التالي لا يمكنه سوى أن يقدم إشارات إلى التفسيرات الممكنة لـ «التأييد» الذي تحظى به الأجندة النيوليبرالية للسلطة الفلسطينية داخل المجتمع الفلسطيني.

يتصل القبول النشيط مباشرة بتحقيق ونيل المكافآت، الرمزية أو المادية، وتتكون شرائح المجتمع الفلسطيني التي توافق بنشاط على الأجندة النيوليبرالية وتدفعها قدماً، من المسؤولين في أعلى مراتب السلطة الفلسطينية، ومن قطاع المنظمات غير الحكومية، ومن جزء من الطبقة الرأسمالية المنتفعة من إصلاح القطاع الأمني ومن الانتعاش الاقتصادي الذي تجيزه إسرائيل في الضفة الغربية. وتشمل الشريحة الأخيرة قطاع الخدمات ذا القيمة العالية، والذي يتشكّل من المصارف، وشركات التأمين، وقطاع تكنولوجيا المعلومات، ومن المطاعم والفنادق والعقارات. **وهذه المجموعات كلها، لديها مصلحة مادية في إدامة الوضع السياسي الراهن** ■

■■■

لقد أدت المنظمات غير الحكومية المموَّلة من المانحين الدوليين دوراً مهماً بشكل بارز على هذا الصعيد. فمنذ إطلاق مسار أوسلو، كانت المنظمات غير الحكومية هي أول قطاعات المجتمع المدني الفلسطيني التي إحتضنت النيوليبرالية، ومثّلت وسيلة نقل لنموذجها التنموي(its development paradigm). علاوة على ذلك، فإن «صناعة التنمية» (وشركاءَها المحليين) شكّلت – عن قصد أو من دونه – «ماكينة مضادة للسياسة» التي عملت على إبعاد المجتمع الفلسطيني عن التسييس، مما أطال أمد الاحتلال، وأطلق المسيرة الطويلة نحو الهيمنة النيوليبرالية التي وجدت تجلّيها المحكم في برنامج بناء الدولة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ويهدف الإقناع إلى إعادة إنتاج أيديولوجيا معينة وتأهيلها إجتماعياً من خلال تفاعل دينامي بين الحوافز المادية من جهة، والرأي العام الذي يساهم في تشكيله كل من وسائل الإعلام، والمؤسسات التعليمية، ومجموعات التفكير، أو المثقفين، من جهة أُخرى. فالإقناع يفعل فعله من خلال حوافز الأجور المرتفعة التي تُدفع في القطاعات التي تشهد نمواً، ورواتب الوظيفة العامة المنتظمة، وأيضاً من خلال الوعد بالحراك الإجتماعي (social mobility) بالنسبة إلى خريجي الجامعات، أو إلى الذين يأملون بالانتفاع من النمو الاقتصادي.

ومع ذلك **لا يقتصر الأمر على إقناع الطبقة الوسطى**، فالأوضاع الكارثية في قطاع غزة، تعرض كبديل من تجربة السلطة الفلسطينية، هذه الأوضاع تعرض بإعتبارها متناقضة مع الازدهار الاقتصادي في رام الله، كوسيلة إيضاح على الكلفة الباهظة الناشئة عن إتباع أسلوب المقاومة، وكعامل إغراء موجّه إلى جميع الطبقات الاجتماعية والمناطق في الأراضي المحتلة.

إن سياسة الإقناع وخطابه، بتشديدهما على البراغماتية والاعتدال والتكيّف، ليسا جديدين على المجتمع الفلسطيني، وإنما يُربطان عادة بجعل المواقف السياسية (المتغيرة) لـ م.ت.ف تتأقلم وفق مجتمعها، لكنهما عندما يُقدَّمان بالثوب العصري الذي تطرحه مناشدة سلام فياض، فإنهما يحملان مدلولاً وغاية جديدين اليوم. وفي الوقت نفسه،

فإن مضمون إقناع حكومة «حماس»، في شقّه الاقتصادي على الأقل، مشابه لذلك، بحسب ما يوحي به إفتتاح مجمّع تسوّقي وتدشين فندق فخم [في قطاع غزة] ■

■■■

نحن كاقتصاديين، ندرك أهمية الدور الذي يؤديه الاقتصاد بصفته فرعاً من فروع المعرفة، وكذلك الاقتصاديون الفلسطينيون كممثلين عن هذه المهنة، في مرحلة ما بعد أوسلو – وإن كنا نعترف بأن سلطتهم الفعلية هي أقل مما يعتقدون. فقد ساهم الاقتصاديون، من خلال نشر المعرفة الاقتصادية في الجامعات، وفي مجموعات التفكير، والوزارات، والمنظمات الدولية، وبصورة مجزية لهم غالباً، في ترسيخ الهيمنة النيوليبرالية. وبقدر ما تسوء الأوضاع السياسية الميدانية، بقدر ما تكون مخططاتهم/ برامجهم (blueprints) منفصلة عن هذه الوقائع. بيد أن من يتهمهم بجهل الحقائق يفوّت المقصد، لأنهم اختاروا عن وعي عدم عرضها كي لا يُذوّبوا «المحتوى العلمي» لتحليلهم الاقتصادي.

وتتجلى محصلة هذا التحليل في معتقدات شعبية مستجدة تساوي بين التجارة الحرة والحرية، وبين تملّك منزل وبناء الدولة، وبين مصرف مركزي مستقل والاستقلال السياسي. وبالتالي، لا مفر من أن يزوّد هذا التحليل الجانب الإسرائيلي بمادة تمكّنه من كسب الدعم الدولي – والفلسطيني – لاستراتيجيا السلام الاقتصادي، وفي الوقت ذاتـه، أن يزوّد القيادة الفكرية بما يلزم لتعزيز المشروع السياسي بامتيـاز لنيو – لَبْرَلة المجتمع الفلسطيني، ومن ثم، للتخلي فعلياً عن تحريره.

وعلى حد قول كارل ماركس يوماً، فإن «**سلاح النقد لا يستطيع، طبعاً، أن يحل محل نقد السلاح، فالقوة المادية يجب أن تطيحها قوة مادية أُخرى؛ لكن النظرية تصبح قوة مادية إذا ما استحوذت على الجماهير**». وعندما نتأمل في هذا القول، يظهر لنا أن من الضروري تفكيك النظرية والقوى المادية التي تدعم برنامج السلطة الفلسطينية لإقامة الدولة، كي تساهم نظرية أُخرى سديدة وذات معنى في «تحرير الأرض والانسان»■

2011

ماهية التنمية الاقتصادية الفلسطينية.. نقلات نوعية في فهم الاقتصاد الفلسطيني[1]

(1)

الاستعمار الاستيطاني باعتباره نموذجاً لفهم الاستبداد الذي يعيشه الفلسطينيون في ظل الصهيونية، له تاريخ طويل. فهو يعود إلى ما قبل حرب 1948، ويطغى على خطاب المثقفين والمؤرخين والسياسيين في الحركة الوطنية الفلسطينية وخارجها. لكن منذ سنة 1993، تجنّبت الكتابات الاقتصادية والسياسية التي تركّز على الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، إستخدام الاستعمار كمصطلح، أو كإطار عمل تحليلي، فانطلاق عملية السلام في أوسلو، والآمال التي أحيتها بتسوية الصراع عن طريق إقامة دولة فلسطينية مستقلة، جعلا الاستعمار يبدو كأنه حقيقة تاريخية، شيء من الماضي وليس واقعاً مستمراً، وبات يُنظر أكثر فأكثر إلى المصطلح على أنه «منحاز» ولا سيما في أوساط المجتمع الأكاديمي الأميركي.

1()■ هذه الدراسة عبارة عن ورقة عمل باللغة الانجليزية قدمتها ليلى فرسخ إلى الجامعة التي تُدرس فيها، وهي أستاذة مشاركة في العلوم السياسية في جامعة ماساتشوستس في بوسطن.

■ نشرت هذه الدراسة في «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 101 (شتاء 2015)، وقد تم حذف المراجع تسهيلاً للقراءة، حيث بإمكان المهتمين العودة إليها من خلال الموقع الالكتروني للمجلة(http://www.palestine-studies.org).

إن معظم ما كُتب عن فلسطين والفلسطينيين في الأعوام العشرين الماضية ركّز في الواقع على الأراضي التي احتلت في سنة 1967، أي الضفة الغربية وقطاع غزة، **وقد أدى هذا التركيز على الاحتلال، مفهومياً وعملياً، إلى إغفال واقع أنه يشكل إمتداداً لهيكلية الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي**، وهذا السهو مرتبط في جانب معين بالاهتمام الأكاديمي والسياسي بقيام دولة فلسطينية منفصلة عن إسرائيل، وهو هدف تتشارك فيه الحركة الوطنية الفلسطينية والمجتمع الدولي. لكن، بحسب ما تكشفه الوقائع الميدانية على صعيدي الاقتصاد والجغرافيا، فإن الاستبداد الذي يعيشه الفلسطينيون لم يتوقف، والاحتلال لم ينتهِ، والصراع لم يتحول إلى واقع ما بعد إستعماري. فالماضي هو الحاضر، كما يقول **سالامانكا** وآخرون، أو مثلما كتبت **آن ستولر** «لم يكن الماضي حاضراً قط»، بمعنى أن الدراسات الاستعمارية لم تخصص حيزّاً للحديث عن الاستعمار في إسرائيل/ فلسطين■

■■■

تهدف هذه الورقة إلى النظر في أصول الاحتلال الإسرائيلي الاستعمارية، واستخدام **مفهوم الاستعمار كنموذج تحليلي في دراسة الاقتصاد الفلسطيني** على وجه التحديد، وفي هذا الإطار، تستكشف تجدّد إستخدام الاستعمار نموذجاً تحليلياً منذ سنة 2008 بغية تعليل الحرمان الفلسطيني المستمر، وكذلك التفكير في حلول بديلة للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.

سأركز على إستكشاف صلاحية هذا النموذج وفائدته على المستوى التحليلي، وأسباب تهميشه خلال عملية أوسلو، الأمر الذي يقتضي بدوره النظر في الخطاب الاقتصادي النيوليبرالي الذي طغى على الكتابات الاقتصادية في الأعوام العشرين الماضية، وحجم تحدّي الاستعمار لهذا الخطاب تحليلياً وسياسياً، وليس وصفياً، ويرتبط ردي على هذا السجال بالأسلوب الذي يتصور به هذان النموذجان التحليليان، **النيوليبرالي والاستعماري**، السلطة ويدمجانها في تحليلهما للديناميات الاقتصادية؛

كما أنه مرتبط بقدرة هذين النموذجين التحليليين (النيوليبرالي والإستعماري)، أو إستعدادهما لإدراج **الصهيونية، بصفتها علاقة سيطرة بنيوية**، في شرحهما للواقع الاقتصادي الفلسطيني، فضلاً عن ذلك، لا يمكن فصل المعارف «الموضوعية» التي جمعناها، عن الأهداف التي ستستخدم تلك المعارف من أجلها، مثلاً لبناء دولة فلسطينية عملاً بنصائح المؤسسات المالية الدولية، أو لوضع سياسة الصمود في مخيمات اللاجئين في سورية ولبنان، أو تحديد إستراتيجيا للتخلص من الاستعمار تؤدي إلى تحرير الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء من هيكلية السيطرة الصهيونية■

■■■

تتألف هذه الورقة من قسمين:

■ **الأول** يقدم لمحة عامة عمّا نعرفه عن أوضاع الفلسطينيين الاقتصادية منذ سنة 1948، والمحطة التي بدأ عندها الحديث عن إقتصاد خاص بهم. وليس القصد التقليل من أهمية المرحلة التي سبقت سنة 1948، وإنما، نظراً إلى ضيق المساحة والوقت، فإنني سأركز بشكل أساسي على المعارف والمعطيات التي تبلورت في الأدبيات الاقتصادية بعد سنة 1948، ضمن حدود المعلومات التي أتيح لي الوصول إليها، وهذه الكتابات في رأيي تركز على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967، وبصورة أكثر على الضفة الغربية، على حساب الأراضي التي احتُلت في سنة 1948، ولا سيما بعد سنة 1974، وذلك لأسباب سياسية بصورة خاصة. ففي تلك السنة أيضاً (1974)، تبنّى المجلس الوطني الفلسطيني البرنامج المرحلي، وأعلن أن مهمته لا تقتصر على تحرير فلسطين من الصهيونية، بل تشمل أيضاً إنشاء حكومة وطنية في أي قطعة محررة من الوطن. بعبارة أُخرى، فإن **فهمنا للاقتصاد الفلسطيني إرتبط بمشروع تقرير المصير الذي إتصل، حتى الآن، بإقامة الدولة الفلسطينية.**

■ أمّا **القسم الثاني** من الورقة فيتضمن مراجعة نقدية لوجهات النظر التحليلية التي تُستخدم حتى الآن لشرح الأداء الاقتصادي الفلسطيني، ويسأل عن النتيجة التي وصلنا إليها في الأعوام الستة والأربعين الماضية: هل حقق الفلسطينيون تنمية إقتصادية أم «نمواً متعثراً » أم «لا تنمية» أم «إفقاراً شديداً»، كما ورد في كتابات عدة باحثين؟ ويتقصى هذا القسم أصول نموذجَين نظريين أساسيين، النيوليبرالية والاستعمار، ويسعى لأن يبرهن كيف **أن النموذج الاستعماري يقدّم أداة أفضل لشرح التغييرات في التنمية الاقتصادية الفلسطينية والسمات المحدِّدة لها■**

(2)
أين يقع الاقتصاد الفلسطيني؟

لقد تبدّل تركز الاقتصاد الفلسطيني وحدوده خلال القرن الماضي، ومعلوماتنا بشأن هذا الاقتصاد مقيّدة زمنياً ومكانياً، بمعنى أنها مرتبطة بالإطار السياسي الذي وجد النضال الفلسطيني نفسه فيه خلال محطات متعددة من تاريخه، ولا سيما محاولته مقاومة الاغتصاب الصهيوني لحقوق الفلسطينيين، أو التعايش معه، أو رفضه.

قبل سنة 1948، كان الاقتصاد الفلسطيني يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الفلسطينيون داخل حدود فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني، ولم يكن يشمل دائماً الأنشطة التي كان يقوم بها، أو يقودها ما عُرف بـ «القطاع اليهودي»، لأن الانتداب البريطاني، وبصورة كبيرة، وافق على المطالبة الصهيونية باقتصاد منفصل ومؤسسات سياسية منفصلة.

كما أن التركيز الصهيوني على «اليد العاملة العبرية»، وإنشاء كيبوتسات [تعاونيات زراعية إستيطانية] وموشافات [قرى زراعية] مغلقة، ساهما أيضاً في تسهيل جمع البيانات عن «القطاع اليهودي»، وفي تطوّر التركزات العنصرية المنفصلة للقطاعات الاقتصادية، أو الاقتصادات المجزأة، في فلسطين قبل سنة 1948. **لكن كما أظهر عدد من المؤرخين وعلماء الاجتماع، فإن القطاعين الاقتصاديين العربي واليهودي في فلسطين قبل سنة 1948، كانا مندمجين أكثر كثيراً ممّا أرادته البروباغندا الصهيونية أو زعمته.**

إستقطب تأثير النكبة في تحوّل المنظومة السياسية الفلسطينية، إهتماماً أكاديمياً واسعاً، بيد أن تداعياتها على الاقتصاد الفلسطيني، ولا سيما بين سنتَي 1948 و 1967، لم تحظَ بكثير من الاهتمام. فالكتابات التي تتطرق إلى هذه المرحلة لا تتحدث عن إقتصاد فلسطين، لأنه لم يكن هناك إقتصاد فلسطيني، أي إقتصاد يديره الفلسطينيون ويعيشونه في أرضهم التاريخية، وإنما هي عبارة عن نقاشات للأوضاع الاقتصادية التي كان يعيشها الفلسطينيون في الأماكن المتعددة التي كانوا يتوزعون عليها، وقد ركّزت بصورة أساسية على اللاجئين الفلسطينيين الذين وضعت عنهم الأونروا وسواها من المنظمات الدولية والمحلية عدداً كبيراً من التقارير السنوية.

تمحورت دراسة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين الاقتصادية حول موقعهم الاقتصادي في الاقتصادات المضيفة، وما إذا كانوا يساهمون أم لا في دعم المشروع الفلسطيني من أجل تقرير المصير. ومنذ سنة 1988، يحصل اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة والضفة الغربية، وإلى حد ما لبنان، على الاهتمام الأكبر بصورة متواصلة، غير أننا نفتقر بشدة إلى دراسة إقتصادية شاملة تربط، عملياً ونظرياً، بين أوضاع اللاجئين في مختلف أماكن وجودهم■

■■■

حظي الفلسطينيون الذين مكثوا في إسرائيل بعد النكبة، ببعض الاهتمام الاقتصادي، إلاّ إنه كان من الصعب إعتبارهم مكوّناً تأسيسياً في إقتصاد فلسطيني أوسع نطاقاً دُمّرت حدوده مع إنشاء دولة إسرائيل. وفي الواقع، فإن الباحثين الذين يدرسون أوضاع الفلسطينيين داخل إسرائيل كثيراً ما تناقشوا بشأن السؤال الآتي: إلى أي حد تؤسس هذه المجموعة إقتصاداً خاصاً بها؟ واستطراداً، هل تملك دورات إنتاجية ووظائف إستهلاكية تشكّل جزءاً من إقتصاد داخلي خاص بها وتُعتبر منفصلة عن قنوات العرض والطلب الإسرائيلية، أم إنها مندمجة هيكلياً في الاقتصاد الإسرائيلي الطاغي، وتتعامل معه على أساس فردي، وليس باعتبارها كياناً جماعياً متماسكاً؟

يُعدّ إيليا زريق بين أول الذين تحدثوا عن عملية الاستعمار الداخلي التي يتعرض لها الفلسطينيون المقيمون في إسرائيل، والتي أدّت إلى مصادرة أراضيهم، والسيطرة على قدرتهم على التنقل وخياراتهم الاقتصادية، وإلى القضاء على أي إمكان لإنشاء قطاع فلسطيني مستقل قادر على منافسة القطاعات الإسرائيلية. لقد نظر **زريق** و **فرجون** و **دايفس** وسواهم، إلى الفلسطينيين داخل إسرائيل على أنهم جزء من الاقتصاد الإسرائيلي، وليسوا منفصلين عنه، معتبرين أنهم يتعرضون للاستغلال من رأس المال الإسرائيلي، ولا سيما في ضوء إستيلاء الصهيونية على أراضيهم.

أمّا **رجا الخالدي** فرأى أن الفلسطينيين داخل إسرائيل يشكّلون إقتصاداً مناطقياً، وسعى، من خلال إستخدام نموذج إقتصادي نيو كلاسيكي، لأن يُبيّن بالأرقام كيف حاول الفلسطينيون داخل إسرائيل أن يقتطعوا لأنفسهم بعض الاستقلال الذاتي الاقتصادي الذي يُكبّله تطور الرأسمالية الإسرائيلية، ولا يستطيع التنافس معها أبداً، وبالأحرى الانفصال عنها أو الحلول مكانها. ومع ذلك، فإن المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل يتمتعون بشيء من القدرة الفردية والجماعية لتحديد فسحتهم الذاتية داخل هذا الاقتصاد.

هذا التجاذب بين هيكلية الصراع ودور الفرد فيه، أو قوة الفعل، أي بين دور الصهيونية في إلغاء الحياة الوطنية الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية لهذا الإلغاء على المستويَين الوطني والفردي، لم يستوفِ حقه دائماً في الكتابات

عن إقتصاد الفلسطينيين. ففي الأعوام الخمسة عشر الماضية، حاول عدد متزايد من خبراء الاقتصاد الفلسطينيين داخل حدود 48 كشف ملابسات هذا التجاذب والذهاب أبعد مما توصّل إليه **زريق** و **الخالدي** في أعمالهما، ولم يكتفوا باستعمال مصادر البيانات الإسرائيلية، بل إعتمدوا أيضاً على مصادر فلسطينية، ودرسوا مزيداً من المسائل المرتبطة بالاقتصاد الجزئي، بدلاً من التركيز على الاقتصاد الكلي، وأصبحوا أكثر تمعناً في دراسة الاختلافات بين الرجل والمرأة على هذا الصعيد **(نادرة شلهوب - كيفوركيان).**

ومع ذلك، فإن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الأبحاث، فاللافت بصورة خاصة هو **النقص في دراسة طبيعة وعمق العلاقات الاقتصادية بين المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وأولئك الذين يعيشون في الضفة الغربية وغزة**. وإذا استثنينا محاولات رجا الخالدي وفرسخ، فإن إطار العمل المفهومي المستخدَم في توثيق الحالة الاقتصادية الفلسطينية داخل الخط الأخضر وتحليلها وتقويمها، لا يتعامل مع هذه الحالة دائماً على أساس أنها جزء من إقتصاد واحد يمتد من النهر إلى البحر■

■■■

شكّلت سنة 1967 نقطة تحوّل في فهمنا للاقتصاد الفلسطيني، إذ أعادت حرب الأيام الستة توحيد الفلسطينيين داخل فلسطين التاريخية، وأتاحت، لأول مرة، لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة دخول الأراضي الواقعة ضمن حدود 1948 . بيد أن البيانات الإسرائيلية، وهي البيانات الاقتصادية الشاملة الوحيدة المتوافرة لنا عن الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة حتى سنة 1994، تعاملت مع الضفة الغربية وقطاع غزة على أنهما كيان واحد منفصل عن غير الذين يعملون ويعيشون في إسرائيل، أي عن المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل والسكان العرب في القدس (الذين يمكن العودة إلى البيانات الخاصة بهم في إحصاءات القدس السنوية). وقد قبِل الباحثون الاقتصاديون الدوليون والفلسطينيون هذا التعريف الذي فرضه الأمر الواقع، حتى توقيع إتفاق أوسلو وإنشاء الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

منذ سنة 1967، أصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة هما حدود الاقتصاد الفلسطيني، وكان **جورج العبد** أول مَن إستعمل مصطلح الاقتصاد الفلسطيني (1988) للإشارة بصورة أساسية إلى إقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ كان الباحثون قبل ذلك يستخدمون عادةً المصطلحات الآتية: إقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، أو الأراضي الخاضعة لإدارة السلطة الفلسطينية، أو الأراضي المحتلة. واللافت أنه في سنة 1988 أيضاً، وافق المجلس الوطني الفلسطيني على قرار الأمم المتحدة 242، وأصدر إعلان إستقلال دولة فلسطين.

وهذه ليست مصادفة، ولا حتى فيما يتعلق باعتبار قطاع غزة والضفة الغربية إقتصاداً واحداً، على الرغم من عدم وجود رابط جغرافي مباشر بينهما، ومن الاختلاف في الهيلكيات الاقتصادية ومستويات المداخيل.

ففي تطابق الحدود الجغرافية للاقتصاد والإقليم الفلسطيني نرى أيضاً حدود الدولة الفلسطينية المنشودة. وحتى سنة 2005، كانت أغلبية المطبوعات والنقاشات عن الضفة الغربية وقطاع غزة تضع عادةً قطاع غزة في السلّة نفسها مع الضفة الغربية، وكانت تولي الأخيرة أهمية أكبر كثيراً من تلك التي توليها للقطاع، إلاّ إذا تمت الإشارة بوضوح إلى خلاف ذلك مثلاً■

(3)
ماهية التنمية الاقتصادية الفلسطينية

من أول التحديات التي يصطدم بها الباحث لدى محاولة تعريف التنمية الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تحديد المعايير، الوطنية أو الفردية، التي يجب أن يلبّيها هذا التعريف، ذلك بأن المقاربات الاقتصادية المتعددة تُجمع في جوهرها، على **أن التنمية الاقتصادية ترتبط بتطوير القدرات الوطنية المتنامية بقدر إرتباطها بتحسّن مستويات المعيشة الفردية**، وهو ما ليس واضحاً في الواقع الفلسطيني. كما أن طبيعة الاحتلال الإسرائيلي والصهيونية، وأثرهما في المستوى الاقتصادي، يزيدان من حدة المشكلة. واعتبر كثيرون أن غياب السيادة الفلسطينية يصعّب تعريف طبيعة التنمية الفلسطينية، فقد كتب **جورج العبد** في سنة 1988: «يجب الحكم على كل عمل إقتصادي فلسطيني إنطلاقاً من السؤال: هل يعزز الاحتلال أم يضعفه؟ هل يزيد من التبعية [لإسرائيل] أم يحفّز الاتكال على الذات؟».

وُصفت التنمية الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة بأنها «متعثرة» و«مشوّهة» و«تعاني إفقاراً شديداً» و«مهمّشة» وبأنها حالة من «اللاتنمية»، ولا سيما في المرحلة التي سبقت سنة 1993، وخصوصاً جرّاء حرمان الفلسطينيين من حكم أنفسهم بأنفسهم وافتقادهم إلى السيادة.

إن كل واحد من هذه المصطلحات يعكس منظوراً تحليلياً محدداً، أو مقاربة إقتصادية معينة، لكن **مصطلح «اللاتنمية» وحده الذي أطلقته سارة روي لم يسقط من الاستعمال**، ولا سيما بسبب قدرته على الجمع بين تلك المصطلحات كلها مع تقديمه إطار عمل تحليلياً متماسكاً عن كيفية حدوث اللاتنمية. بيد أن خبراء الاقتصاد السياسي، وليس خبراء الاقتصاد النيوليبرالي أو الكلاسيكي، هم الذين يستخدمون هذا المصطلح بصورة أساسية■

■■■

تُجمع المعارف التي نملكها حتى الآن عن الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، على روايتها لمسار الأحداث في الأعوام الستة والأربعين الماضية. وفي هذا الإطار، يمكن تحديد **ثلاث مراحل** أساسية في التاريخ الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنة 1967:

■ **المرحلة الأولى بين سنتَي 1967 و 1990، إنطبعت باندماج الضفة الغربية وغزة إقتصادياً في إسرائيل عن طريق التجارة وتدفّق اليد العاملة**. فنسبة35 إلى 40% من القوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة كانت تعمل في إسرائيل خلال تلك المرحلة، وساهمت إلى حد كبير في مضاعفة الدخل الفردي الفلسطيني في تلك الحقبة، إلاّ إنها تسبّبت أيضاً بتقليص قدرة القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مثل الزراعة والصناعة والخدمات، على تحقيق نمو ناجع وقابل للحياة بما يتيح تلبية حاجات الفلسطينيين، وليس الإسرائيليين. ولهذا نُعت النمو آنذاك ب «المتعثر» لبقائه دون مستوى إمكاناته الفعلية، أو «المشوّه» لارتباطه بإسرائيل وتصدير اليد العاملة بدلاً من إرتباطه بالاستثمارات المحلية والتوظيف في الداخل الفلسطيني.

■ **أحدثت أعوام إتفاق أوسلو، ولا سيما بين سنتَي 1993 و 2000، تغييرات هيكلية مهمة في نموذج الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد الفلسطيني، من دون المساهمة في تحقيق الازدهار أو النمو على المستوى الوطني.**

وعلى النقيض من التطلعات التي أحياها إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وإقرار البروتوكول الاقتصادي أو بروتوكول باريس، تراجع الدخل الفردي الفلسطيني، ولم يُسجّل في سنة 1999 سوى زيادة بنسبة 30 % فقط مقارنة بمستوياته في سنة 1993. وشهدت هذه المرحلة إنشاء قطاع عام فلسطيني واسع النطاق، وتقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة، وتفاقم تباين مستويات المعيشة بين المناطق الفلسطينية. ومن خلال إتفاق أوسلو أيضاً، إكتسبت سياسات الإغلاق والتصاريح الإسرائيلية طابعاً ممأسساً، الأمر الذي أدى إلى كبح الإنتاج الفلسطيني ووصوله إلى أسواق العمل والبضائع الإسرائيلية والدولية. وتسبّبت هذه المرحلة أيضاً بزيادة الاعتماد الفلسطيني على المساعدات الدولية، والذي حلّ مكان إعتماد الضفة الغربية وقطاع غزة قبل سنة1993 على هجرة اليد العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل كمصدر للدخل الوطني والفردي.

■ **وكانت المرحلة الممتدة بين سنتَي 2000 و 2014 الأكثر إضطراباً على المستويَين الاقتصادي والسياسي،** فقد أدّت ردة الفعل الإسرائيلية العنيفة على الانتفاضة الفلسطينية بين سنتي 2000 و 2004 إلى تراجع النشاط الاقتصادي والدخل الفردي والقومي، فازدادت المناطق الفلسطينية تفككاً، وارتفعت معدلات الفقر. وفي سنة 2006، أصبح إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد أقل بـ 40% من معدّله في سنة1999، ووصلت البطالة إلى نسبة تتراوح ما بين 20 إلى 38% من اليد العاملة، وبلغ معدل الفقر 67%.

لقد تسبّبت هذه المرحلة بترسيخ الانفصال الاقتصادي والسياسي بين الضفة الغربية وغزة، وساهمت أكثر فأكثر في تدمير الاقتصاد الغزي الذي تحوّل إلى اقتصاد حرب أو حصار منذ سنة 2006. وشهدت هذه المرحلة أيضاً تأليف حكومة تكنوقراط برئاسة سلام فياض■

■■■

أحيت الإصلاحاتُ النيوليبرالية التي أطلقتها حكومة فياض الآمالَ بتحقيق الازدهار والاستقلال، في ظل الإشراف والتمويل من المؤسسات الدولية. بيد أن الاقتصاد الوطني فشل في تحقيق الاعتماد على الذات، أو في أن يصبح أقل تبعية لإسرائيل، على الرغم من ضخّ مساعدات دولية تفوق الـ 1,1 مليار دولار في العام في الضفة الغربية بين سنتَي 2000 و 2012، وعلى الرغم من الإصلاحات التي طبّقتها حكومة فياض. وسجّل الدخل الفردي زيادة بنسبة 5% في العام منذ سنة 2009، لكنه ظل رهينة سياسة حواجز التفتيش الإسرائيلية وسياسات الإغلاق، كما أن الإنتاج الزراعي والصناعي الفلسطيني إستمر في التراجع بدلاً من إمتصاص القوة العاملة الفلسطينية المتنامية. في غضون ذلك، شجّع الاعتمادُ على قوى العرض والطلب الداخلية في غزة المحاصرة الاتكالَ على الذات، إلاّ إنه لم يساهم في الحد كثيراً من الفقر، ومن الأنشطة الريعية الطابع، ومن الاعتماد على الوصول إلى مصر عن طريق الأنفاق. لقد أصبح الدخل الفردي في غزة نصف الدخل في الضفة والقطاع مجتمعين في سنة 2012 بعدما

كان يبلغ الثلثَين في سنة 1990، فقد بلغ 876 دولاراً أميركياً مقارنة بـ 1924 دولاراً في الضفة الغربية في سنة 2012 ■

(4)
تفسير التنمية الاقتصادية الفلسطينية

ربما تُجمع الكتابات والأبحاث الاقتصادية على روايتها ما جرى في الأعوام الستة والأربعين الماضية، إلاّ إنهاتختلف بشأن طريقة تفسيره. فالمعارف المتوافرة لتفسير خصوصية، إن لم يكن فشل التنمية الاقتصادية الفلسطينية، تختلف في تصوّرها للصهيونية، وللدور الذي تؤديه علاقة إسرائيل بالضفة الغربية وقطاع غزة في تفسير المأزق الفلسطيني. كما أنها تختلف في طريقة تعبيرها، أو عدم تعبيرها، عن العلاقة بين إرادة الفرد وهيكلية الصراع على الصعيد الاقتصادي، وهذا بدوره يرتبط بالطريقة التي يتصور بها كل نموذج دور السلطة أو مصطلح النفوذ، ويدمجه في تحليله الاقتصادي:

■ **فالخطاب النيوليبرالي الذي تبنّته السلطة الوطنية الفلسطينية،** والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والمؤسسات الاقتصادية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين كانا يقدّمان المشورة إلى السلطة الفلسطينية ويؤمّنان لها الضمانة المادية ـ **يميل إلى التركيز على منطق السوق وما يستطيع الفلسطينيون أن يفعلوه لأنفسهم من أجل تحسين أوضاعهم الاقتصادية.**

■ **تعرّضت هذه المعارف المسيطرة للتحدي من جانب خبراء الاقتصاد السياسي الذين يركّزون على الاستعمار ويستخدمونه إطاراً تحليلياً لفهم الأوضاع و«الخيارات» الاقتصادية الفلسطينية.** وهذا المصدر المعرفي الثاني يعود إلى مطلع الستينيات، لكن جرى تهميشه مع عملية السلام في أوسلو.

وفي الواقع، فإن الجزء الأكبر من الكتابات والأبحاث الاقتصادية التي تمحورت حول التنمية الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنة 1993، يتجنّب الإشارة إلى أن الأراضي المحتلة تعيش في ظل نظام إستعماري، كأن هناك إفتراضاً ضمنياً أن الاحتلال الإسرائيلي، وعلى الرغم من علاقة السيطرة والاستغلال في بعض الأوقات، زائل نوعاً ما، وأنه سينتهي ما أن يسيطر الفلسطينيون على إقتصادهم ويبنون دولة مستقلة قابلة للحياة. وجاءت عملية أوسلو وتشكيل سلطة فلسطينية منتخبة تتمتع باستقلال ذاتي، كي يُحْيِيا هذه الآمال، إلاّ إنها سرعان ما تبددت، غير أن معظم الدراسات الصادرة عن المجتمع الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية لا يزال يفترض أنه بعد تسوية المشكلة السياسية، فإن الصعوبات الاقتصادية ستنتهي. وغالباً ما يُشار إلى أن المشكلة السياسية هي في إنعدام السيادة الفلسطينية، وعلى هذا الأساس يُنظر إلى الحل على أنه يتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لكن كما أصبح واضحاً الآن، فإن الاحتلال الإسرائيلي ليس زائلاً، وفشل التنمية الفلسطينية ليس مرتبطاً وحسب بغياب حل سياسي قابل للحياة. فبحسب ما ورد في كتابات **فرسخ** و**هنية**، و**بطمة**، و**حداد**، وسواهم، فإن **الاحتلال الإسرائيلي هو جزء من هيكلية إستعمارية للسيطرة تطورت نماذجها إلاّ إنها ليست مطلقاً في وارد الانهيار**. بيد أن فائدة الاستعمار التحليلية، وصلاحيته، من أجل فهم الاقتصاد الفلسطيني ومآزقه، لم تكونا دائماً واضحتَين لخبراء الاقتصاد■

■■■

1 – الأصول: الإستعمار كإطار/ نموذج تحليلي

تنبع جاذبية إستخدام الاستعمار نموذجاً تحليلياً من قدرته على تجسيد القوة، ولا سيما القوة الصهيونية، عند تفسير طبيعة الاستبداد الذي يعيشه الفلسطينيون. وقد تعرّض هذا النموذج للتحدي إزاء مدى قدرته على إبراز خصوصية المشروع الصهيوني.

كما أن مسألة إستغلال إسرائيل اليد العاملة الفلسطينية، أكثر منه إستغلالها الأراضي، كانت في صلب الجدل بشأن ما إذا كان يمكن إعتبار إسرائيل دولة إستعمارية إستيطانية، وعلاقة ذلك بفهم المسار الاقتصادي الفلسطيني.

لكن كما شرح **فايز صايغ** و **رودنسون**، فإن النية الصهيونية فيما يتعلق بإنشاء ملاذ آمن لليهود، لا تُلغي واقع أن الصهيونية مشروع إستعماري أدى إلى تجريد سكان البلد الأصليين من أراضيهم، وحرمانهم من حقوقهم وطردهم.

وترتدي أعمالهما أهمية لناحية الإشارة إلى دور الأيديولوجيا والدعم الدولي في أي مسعى إستعماري، إذ يتوقف كلاهما عند الطابع العنصري الإقصائي للعقيدة الصهيونية، كما يشرحان جوهره التوسعي قبل سنة 1967

وبعدها، ويشددان أيضاً على دور الدعم الدولي في تفسير نجاح المشروع الصهيوني، بغض النظر عن الحجة الإسرائيلية بأنه لم يكن هناك من حاضرة يستطيع اليهود التعويل عليها.
إستند الباحثون الفلسطينيون في السبعينيات والثمانينيات إلى المحاججة الواردة في هذه النصوص المرجعية لإقامة مقارنات بين إسرائيل وحكومة الفصل العنصري (أبارتهايد) في جنوب إفريقيا، وذلك قبل وقت طويل من رواج هذه المقارنات بعد أواخر التسعينيات وإعتبارها ضرورية.
وسلّطت هذه المقارنات الضوء على طبيعة الاستعمار الإسرائيلي المسبّبة للإقصاء والحرمان، فضلاً عن أبعاده الاستغلالية، حتى لو لم تعتمد إسرائيل على اليد العاملة للسكان الأصليين بقدر ما فعلت جنوب إفريقيا. وكذلك قدّمت أعمالُ علماء الاجتماع الإسرائيليين «الجدد»، مثل **كيمرلينغ ورام، وشفير** والمؤرخين الجدد مثل **بابِه،** مزيداً من الإثباتات الأكاديمية الإسرائيلية على أصول إسرائيل الاستيطانية الاستعمارية.
وتُبيّن هذه الأعمال، إستناداً إلى مصادر تاريخية واقتصادية إسرائيلية وصهيونية، أنه لا يمكن فهم خصوصية المشروع الصهيوني الاستعماري بمعزل عن الواقع الديموغرافي والاقتصادي الفلسطيني الذي كان على الصهيونيين التعامل معه منذ مطلع القرن العشرين. وتكتسب أعمالهم أهميتها أيضاً من تركيزها على **أن السياسات الإسرائيلية بعد سنة 1967 هي جزء لا يتجزأ من المشروع الصهيوني الإسرائيلي من أجل إنشاء دولة محض يهودية في «أرض ميعاد».** بعبارة أُخرى، **إن إحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة هو إستمرار للاستعمار في فلسطين، وليس بدايته.**

حاول عدد من خبراء الاقتصاد السياسي أن يُظهروا في السبعينيات والثمانينيات كيف تستند العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية إلى إستغلال الموارد ونقلها، وأنها لا تقتصر فقط على غياب التكافؤ في عوامل الإنتاج، بحسب ما كان يردده خبراء الاقتصاد النيوكلاسيكيون. ولهذه الغاية، لم يتعامل هؤلاء الخبراء مع الاقتصاد الفلسطيني على أنه كيان منفصل عن إسرائيل، وإنما إعتبروه مرتبطاً بها إرتباطاً وثيقاً.
ورأوا **أن الاقتصاد الإسرائيلي وإقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة مترابطان في إطار علاقة تجمع بين المركز والأطراف،** «حيث تدور الوحدات الأصغر في نطاق الجاذبية التابع للوحدة الأكبر والأكثر تقدماً». وقد تمكنت إسرائيل، من خلال هذه العلاقة، من إستغلال اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة التي كانت تتقاضى أجراً أقل من العمّال الإسرائيليين، ولا سيما من خلال تهميش إقتصاد الضفة الغربية. وبحسب **سمارة،** فإن هذا التهميش هو جرّاء إستحواذ إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، وسيطرتها على التجارة، وفرضها قيوداً على الاستثمارات المحلية، الأمر الذي تسبّب بظهور فائض في القوة العاملة الفلسطينية بحيث لا يعود أمام الفلسطينيين من خيار سوى القبول بالاستغلال في سوق العمل الإسرائيلية.

وفي أيامنا الآن، لا يؤتى كثيراً على ذكر هذه الدراسات، والسبب الأساسي هو أنها لم تكن دائماً شاملة أو دقيقة في تحليلها الماركسي، وإنما إكتفت بمستوى التحليل الكلّي، ولم تتوخَّ دائماً الوضوح بشأن دور قوة الفعل الفلسطينية أو تجلّيها في مكافحة عملية «الإفقار» هذه، كما أنها لم تتطرق بالتفصيل إلى ديناميات إستغلال اليد العاملة، ولا سيما أن إعتماد إسرائيل على اليد العاملة للسكان الأصليين لم يبلغ يوماً المستوى الذي وصل إليه في المشاريع الاستعمارية الأُخرى. وقد أدرجت **سارة روي** المحاججات الواردة في هذه الدراسات، في عملها المرجعي عن قطاع غزة ومفهومها للاتنمية، لا بل ذهبت أبعد منها كثيراً.
إن مصطلح اللاتنمية يعني بصورة أساسية «التفكيك المنهجي والمنظّم لاقتصاد السكان الأصليين على يد قوة مسيطرة»، وذلك بهدف تجريد الفلسطينيين من مواردهم ومن أي وسيلة من شأنها أن تتيح لهم «إنشاء قاعدة إقتصادية لدعم وجود مستقل في أرضهم».
إحدى الفرضيات الأساسية في تحليل سارة روي هي وجود كيانَين وطنيين سياسيين متمايزَين، وليس فقط إقتصادَين، داخل المساحة الجغرافية نفسها من النهر وإلى البحر، حيث يعمل الجانب الإسرائيلي على تجريد الفلسطينيين من حقوقهم.
وتُعرّف **سارة روي** مضمون اللاتنمية بأنه عملية تفكيك البناء، والتي بسببها تتوقف التنمية، ويتعثّر تراكم الرساميل، ولا يحدث أي تحوّل بنيوي، ويُمنَع التفاعل بين القطاعات المحلية (الزراعة والصناعة والطلب المحلي والإنتاج المحلي).
وتعتبر أنه لا يمكن الحديث عن تحوّل بنيوي إلاّ بوجود تنمية للقدرات الإنتاجية المحلية، فضلاً عن تغيير إجتماعي وسياسي. وهو ما لم يحدث في غزة.

تُبيّن **روي**، ومن دون إستخدام مصطلح الاستعمار أو وصف إسرائيل بالاستعمارية، كيف استحوذت إسرائيل على الموارد الفلسطينية، وسعت لـ «تجريد الفلسطينيين من مواردهم وأراضيهم، في إطار هدفها الأيديولوجي المتمثل في بناء دولة يهودية قوية وحصرية».
وتشدد على أن السبب وراء «اللاتنمية» ليس إستغلال اليد العاملة الفلسطينية لمجرد الحصول على فائض القيمة، فالاستغلال كان نتيجة من نتائج الاحتلال أو الصهيونية، وليس هدفاً لهما. ففي نظر **روي**، «لم تكن اللاتنمية جزءاً من مخطط مدروس، وهي لم تحدث عرَضاً، وإنما كانت نتيجة السياسات الرسمية التي هدفت إلى إحكام القبضة العسكرية والسياسية والاقتصادية على غزة والضفة، وحماية المصالح الوطنية الإسرائيلية».
لقد شكلت أعمال روي ومصطلح «اللاتنمية» مساهمة مهمة في فهم إقتصاد الفلسطينيين السياسي في الأراضي المحتلة، بما في ذلك الضفة الغربية. وتنبع جاذبية هذه الأعمال من قدرتها على تقديم تفسير شامل للتنمية الفلسطينية ينظر إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية مع إدراج الصهيونية في التحليل.
بيد أن **روي** تستند بصورة أساسية إلى إطار تحليلي ما بعد حداثوي لتفسير الإخفاق الاقتصادي. ويعتبر خبراء الاقتصاد النيوليبراليون أن هذا الإطار لا يعتمد على علوم الاقتصاد بالقدر الكافي.
فمن وجهة نظر مفهومية، فإن مصطلح اللاتنمية يمكن أن يكون إشكالياً إذ يفترض نوعاً مثالياً من التحول البنيوي الذي لم يحدث، والسبب هو أنه يبقى مقيداً ضمن نموذج تحليلي قومي يُعرّف النمو إنطلاقاً من قدرة مجموعة قومية على توليد دورات داخلية من الطلب والعرض في ظل دولة موجودة أو يُتاق إليها. وهو يظل عند مستوى تحليلي كلّي يركّز على تداعيات السياسات الإسرائيلية، لا على جدليات، أو ديناميات التراكم الرأسمالي الذي يتخطى الحدود الاقتصادية والسياسية على السواء، ويُعيد تعريفها■

■■■

2- المقاربة النيوليبرالية

بحلول التسعينيات، ومع بدء عملية السلام في أوسلو، والوعد الذي أحيته بدءاً من إقامة حكم ذاتي فلسطيني، دخل النموذج الاستعماري غياهب النسيان في الخطاب الرسمي والأكاديمي الفلسطيني. وقد دفع إعلان دولة فلسطين من قبل م.ت.ف في سنة 1988، وإتفاقية أوسلو في سنة 1993، بكثيرين إلى التغاضي عن الواقع الاستعماري للصهيونية بهدف تطبيق حل يقوم على قيام دولة فلسطينية مستقلة.
لقد أعادت عملية السلام في أوسلو تأطير الصراع عبر تصويره بأنه بين مجموعتين وطنيتين متساويتين، مع التعتيم على التفاوت في القوة بين الجانبَين. وأصبح مصطلح التعاون، لا الاستعمار، المفهوم المهيمن في الخطاب السياسي والأكاديمي، وأصبح إرساء إقتصاد حيوي قادر على مؤازرة دولة فلسطينية قابلة للحياة، هدف التنمية الفلسطينية ومغزاها في عيون كل من السلطة الفلسطينية المنتخبة حديثاً والمؤسسات المالية الدولية التي تقدّم لها الدعم والاستشارة، أي البنك الدولي ولجان الارتباط الخاصة.
كان التحدي الأساسي بالنسبة إلى خبراء الاقتصاد الكلاسيكيين الجدد، مثل آري أرنون وآخرين. وكذلك العبد أو توما وآخرين هو **كيف يمكن شرح الأداء الاقتصادي في حالة إقتصاد خاضع للاحتلال، عبر «إستخدام مواثيق خبراء الاقتصاد بدلاً من مواثيق علماء الاجتماع أو إختصاصيي العلوم السياسية».**
هذا وذاك يقودنا إلى طرح السؤال الآتي: **كيف يمكن إدراج سياسة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في تحليل إقتصاد الفلسطينيين، ولا سيما عندما يميل خبراء الاقتصاد إلى حذف البنية السياسية والتاريخية من تحليلهم لقوى العرض والطلب؟** فخبراء الاقتصاد هؤلاء (سواء أكانوا نيوكلاسيكيين و/ أو نيوليبراليين و/ أو مؤسساتيين) يؤكدون أن إختصاصهم يقتضي النظر في قوى السوق في مجالات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، والتي هي بقيادة أشخاص عقلانيين يسعون لزيادة المنفعة إلى أقصى حد والتقليل من المخاطر، كما أنهم يعتبرون أن الاستعمار لا ينطبق كمفهوم إقتصادي، أو ليس مفيداً، لأنه يفتقر إلى المطواعية اللازمة لتجسيده في متغيرات مقتضبة يمكن تقويم قوّتها التفسيرية في نماذج أو تحاليل بيانية واضحة.

الجزء الأكبر من المعارف التي جُمعت قبل سنة 1993، معتبرة أنها تنطبق أكثر على العلوم السياسية أو علوم الاجتماع، الأمر الذي أوجد حدوداً معرفية مصطنعة في فهمنا للظواهر الاقتصادية. بيد أن الأبحاث الاقتصادية التي تمثّل الاتجاه العام تطورت من فرضياتها في السبعينيات، عندما إكتفى خبراء الاقتصاد الإسرائيليون بالتركيز على النتائج غير المتساوية في التجارة، أو على الخصائص الفردية الفلسطينية لشرح الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية «المشوَّهة». فمع أن خبراء الاقتصاد لا يزالون يتقيدون بإطار مفهومي يفترض أن هناك نوعاً مثالياً من الاقتصاد الوطني المندمج والمستدام والذي يولّد النمو، فإن **البنك الدولي وأرنون والعبد وسلام فياض** يتفقون

مع بعض خبراء الاقتصاد والعلوم السياسية بأن للسياسة دوراً مهماً في شرح وضع التنمية المزري أو إخفاقها، والفارق هو في كيفية إستخدامهم سياسة الصراع في تحليلهم النيوليبرالي للاقتصاد الفلسطيني.
يعرّف خبراء الاقتصاد النيوليبراليون السياسة والمشهد السياسي إنطلاقاً من السياسات المتبعة، وليس بالضرورة من مفهوم السلطة والتفاوت البنيوي في القوة.

في هذا الإطار، فإن **الدراسة التي وضعها البنك الدولي** من ستة مجلدات وأعمال **أرنون** وآخرين، والتي تُعتبر من المحاولات الأكثر شمولاً في سياق الاقتصاد النيوليبرالي لشرح طبيعة التنمية الفلسطينية في مرحلة ما قبل أوسلو، **تسلط الضوء على أهمية سياسات الدولة في التنمية. فهي تضع مسألة التنمية في قلب النقاش الدائر حول دور الدولة والأسواق**، والذي طبع التفكير الإنمائي في أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات، ولا سيما داخل البنك الدولي. ويحدّد **أرنون** وآخرون أن «الحكومة العسكرية، ولاحقاً الإدارة المدنية، أثنت روّاد الأعمال الفلسطينيين (عن غير قصد أو عن سابق تصوّر وتصميم)، عن توليد قدرة إنتاجية كان يمكن أن تحدث تغييراً في البنية الصناعية المشوهة وتجعلها أكثر توازناً وإنتاجية».
إذن: بينما يُحجم البنك الدولي عن إلقاء اللوم بصورة واضحة على الدولة الإسرائيلية، ويلتزم بـ «مهمته التقنية» التي لا تخوّله «التعامل مع الجوانب السياسية أو الأمنية»، فإنه يقرّ بالدور الذي يؤدّيه غياب الدولة الفلسطينية في «تعثّر» التنمية الفلسطينية قبل سنة 1993.

ومن هذا المنظار، تصبح التنمية مرتبطة بوضع السياسات الملائمة التي من شأنها تعزيز النمو. فمن وجهة نظر السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات الدولية التي تقدّم لها التمويل والمشورة، فإن التنمية الفلسطينية تعني إنشاء دولة فلسطينية مع قطاع عام مسؤول مالياً يولّد البيئة الملائمة لقيام قطاع خاص حيوي يُعتبر محرك النمو المستدام. وما حال دون تحقيق ذلك قبل سنة 1993 هو غياب السيادة، وما عطّل هذه التنمية منذ سنة 1993 هو القيود الإسرائيلية وغياب الحكم الفلسطيني الرشيد.

لقد إكتفى النموذج النيوليبرالي في خطاب الوكالات الدولية والسلطة الفلسطينية بنقد سياسة الاحتلال، ولم يتطرق إلى البنية الصهيونية الاقتصادية والسياسية لإسرائيل، كما أنه يعزل الاقتصاد الفلسطيني عن علاقته البنيوية بالاقتصاد الإسرائيلي.
وهكذا تصبح المتغيرة «الخارجية المتدخلة» التي يتم إدراجها في أي معادلة إقتصادية، هي السياسات الأمنية الإسرائيلية، لا المصالح أو التفضيلات الإسرائيلية فضلاً عن الصهيونية، أكانت إقتصادية أم سياسية. فعلى سبيل المثال، فإن التقرير الصادر عن البنك الدولي في سنة 2005 يلقي اللوم على الإغلاق أكثر منه على الاحتلال، أو الأطماع الإسرائيلية بالسيطرة على الأراضي الفلسطينية، في تفسير أسباب إنخفاض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني.
ويعتبر تقرير سنة 2008 أن إختناق الاقتصاد الفلسطيني لا يعود فقط إلى الحصار الإسرائيلي، بل إلى فشل السلطة الوطنية الفلسطينية في تحقيق الانضباط المالي أيضاً، ويحمّل السياسات الأمنية الإسرائيلية مسؤولية الحؤول دون تمكّن الفلسطينيين من تحقيق التنمية الاقتصادية، إلاّ إنه لا يتطرق إلى حرمان الفلسطينيين من حقوقهم وأرضهم.
إذن: بحسب هذه النظرة، فإن ما يمنع الفلسطينيين من الحد من إعتمادهم على المساعدات وتوليد موارد داخلية كافية لتحقيق النمو، هو فرط القيود الإسرائيلية، وليس مبدأ الأمن الإسرائيلي الذي يتفوق على الحقوق الفلسطينية، والذي يعتبر أصحاب هذا الرأي أنه يجب إستيعاب هذا المبدأ بدلاً من تحدّيه.
كذلك تبنّت السلطة الفلسطينية، ولا سيما بعد سنة 2007، لغة نيوليبرالية بالكامل تُعرّف التنمية الفلسطينية من منظار الحكم الرشيد وإقامة الدولة، وليس فقط من منظار النمو.

وهكذا، إنطلاقاً من إدراك تحديات التنمية في سياق الاحتلال الإسرائيلي المستمر، بما في ذلك البناء المتواصل للمستعمرات، وجدار الفصل، والإغلاق والحصار على غزة، **ركزت خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للفترة 2008- 2011، وخطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة 2011 -2013** في عهد رئيس الحكومة سلام فياض، **على ما يستطيع الفلسطينيون فعله لأنفسهم من أجل تحقيق الاستقلالية الاقتصادية والسياسية.**
هذه الخطط تركز على القانون والنظام، والمساءلة على المستوى المالي، وإصلاحات الحكم المحلي، والأداء الوزاري، من أجل تحقيق نمو مستدام في القطاع الخاص الذي لا يزال يُعتبر أساس الاقتصاد والدولة القابلة للحياة (خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية - 2008).

وفي هذا الصدد، تصبح التنمية الاقتصادية الفلسطينية مرادفة للهدف المتمثل في إنشاء دولة فلسطينية، وإثبات حيويتها المؤسساتية والمالية، ولا سيما في نظر المجتمع الدولي أكثر منه في نظر الناخبين الفلسطينيين.

من دون التقليل من أهمية دور الفرد في تقرير مصيره واختياراته، أو مقاربة «القدرة على الإنجاز» التي تنتهجها السلطة الوطنية الفلسطينية، **فإن الأجندة النيوليبرالية التي تتقيد بها السلطة الوطنية الفلسطينية، تقتلع الصراع وأسباب الاستبداد الذي يعيشه الفلسطينيون من السياق التاريخي، الأمر الذي يطرح مشكلة من وجهة النظر الاقتصادية لأنه لا يمكن تقديم شرح وافٍ عن أسباب إخفاق المسعى الفلسطيني لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية والسياسية من دون إعتبار الاحتلال إمتداداً للصهيونية.**

علاوة على ذلك، وعبر التركيز على مسائل الحكم الرشيد، والمساءلة الوزارية عن طريق «**التمكين المحلي**» والانضباط المالي باعتبارها أساسية لنمو القطاع الخاص، فإن هذا النموذج لا ينظر في **دينامية اللامساواة الاقتصادية التي تولّدها النيوليبرالية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة**، ولا حتى في تحديد سبل معالجتها في إطار جماعي، ولا يربط خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية بتطور رأس المال الإسرائيلي والفلسطيني، ولا يتناول الترابط بين الاثنَين.

وهكذا، تستوعب الرؤية الاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية الاحتلال بدلاً من تحدّيه بطريقة فاعلة، والأخطر من ذلك، بحسب **خالدي** و **سمّور**، هو **أن الأجندة النيوليبرالية يمكن أن تؤدي إلى نزع الطابع السياسي عن النضال الفلسطيني.**

ويُستشف من مفردات برنامج السلطة الوطنية الفلسطينية التقنية والحيادية الرغبة في الهروب من السياسة، وفعلاً، من الجوهر السياسي لقضية فلسطين.

ويُدلّس برنامج بناء الدولة فكرة أن المواطنين ربما يكون عليهم الإذعان للاحتلال من دون أن يُحرموا من فوائد حركة مرور أكثر سلاسة، ومن مناهج تعليمية ليبرالية، ومن خدمات عامة فاعلة، وبالنسبة إلى الطبقة الوسطى، من سلسلة الفنادق الفخمة.... **فالمقايضة التي يقترحها السلام الاقتصادي تعني أن يستدفيء كيان فلسطيني يشبه دولة بالنمو الاقتصادي الإسرائيلي، لا بل أن ينعم ببعض النمو أيضاً، لكن في المقابل، سيتوجب عليه تأجيل أو التخلي فعلاً عن النضال في سبيل الحقوق الوطنية الفلسطينية■**

■■■

3- عودة الاستعمار إطاراً للتحليل

أدّى إخفاق المسعى الفلسطيني لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية والسياسية إلى تجدّد الاهتمام بالاستعمار باعتباره نموذجاً تحليلياً ضرورياً لفهم التنمية الاقتصادية الفلسطينية. ويرتبط ذلك بظهور جيل جديد من خبراء الاقتصاد الضالعين في إختصاص الاقتصاد النيوكلاسيكي والنيوليبرالي، وعدد كبير منهم فلسطينيون، إنما غير الراضين عن أدواته وقدرته على تفسير الديناميات الاقتصادية عامة، والأوضاع الاقتصادية الفلسطينية خاصة.

وعلى النقيض من خبراء الاقتصاد الذين سبقوهم في الثمانينيات، أدرك هؤلاء التكاليف الاقتصادية، وليس الفرص المتخيلة، المترتبة عن التسوية الفلسطينية التاريخية في سنة 1988، ثم في سنة 1993، كما أنهم، وخلافاً لأسلافهم أيضاً، لا يؤمنون بحتمية الدولة الفلسطينية، لأنهم شهدوا على أفولها. **لقد ولّدت عملية أوسلو آليات جديدة للسيطرة والإقصاء، داخل المجتمعات الفلسطينية، وفي العلاقة مع إسرائيل، والتي يجب معالجتها بدلاً من التعتيم عليها خلف راية «الميل الأخير نحو الحرية وإقامة الدولة».**

تنبع العودة إلى مصطلح الاستعمار الاستيطاني لاستخدامه نموذجاً تحليلياً من محاولة إدراج مفهوم القوة، ولا سيما السيطرة، في تفسير البنية غير المستدامة للتنمية الفلسطينية وتداعياتها على إمكان التوصل إلى حل للصراع قابل للحياة. وفي هذا الصدد، يجري تحليل مواطن القوة عند المستوى الجزئي، أي بين الأفراد، كما عند المستوى البنيوي للاقتصاد، ويُنظَر إليها على صعيد علائقي، لا على مستوى فردي أو تفكّكي **(Atomistic).**

بدأت الخطوة الأولى لإدراج الاستعمار من جديد في فهمنا للاقتصاد الفلسطيني بمحاولات لتفسير كيف أن عملية السلام في أوسلو لم تُنهِ، ولم تتمكن من إنهاء الاحتلال. وتعتبر **فرسخ** أن «الإدارة الإسرائيلية للضفة الغربية وقطاع غزة إستعمارية في كونها صادرت الأراضي الفلسطينية، وفككت أوصال الاقتصاد الفلسطيني وجعلته يعتمد بالكامل على الاقتصاد الإسرائيلي، حتى بعد أوسلو».

لقد أعادت عملية السلام في أوسلو صوغ الاستعمار الاستيطاني بدلاً من فسح المجال أمام إلغاء جزئي للاستعمار، عبر جعل «مفهوم الأمن الإسرائيلي - وليس الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي - العنصر الذي يحدد الحياة السياسية والاقتصادية الفلسطينية».

إن مأسسة الأمن الإسرائيلي إستعمارية من ناحيتين أساسيتين: «**أولاً**، أتاحت مصادرة الأراضي الفلسطينية بصورة مستمرة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى تواصل التوسع الاستيطاني وبناء جدار الفصل الإسرائيلي مؤخراً؛ **ثانياً**، سعت للحصول على موافقة دولية، لا بل على إقرار بشرعية تصدُّر المشاغل الأمنية الإسرائيلية قائمة الأولويات وتقدّمها على عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي».

بناءً عليه، أركز في هذه الورقة على أن سياسات ضبط السكان، أو تقنية التحكم التي تحدث عنها **حداد** و **لي** محورية من أجل فهم ديناميات مصادرة الأراضي الفلسطينية والاستعمار الصهيوني. وقد غاب هذا العنصر عن النقاشات السابقة بشأن الاستعمار في السبعينيات أو الثمانينيات، بما أنه لم يكن واضحاً جداً، على المستوى العملي أو النظري. فضلاً عن ذلك، حاولتُ تسليط ضوء جديد على دور القوى الخارجية، أو ما سُمي القوى الإمبريالية في السبعينيات والثمانينيات، لشرح إستمرار الاستعمار، كما أن ورقتي تشدد على أهمية إدراج الهيكليات القانونية التي تدعم الاستعمار داخل الأراضي المحتلة وخارجها على السواء، في تفسيرنا لإخفاق التنمية الفلسطينية، وفهم هذه الهيكليات، وهذا البعد واضح تحليلياً للمؤرخين وعلماء الأنثروبولوجيا، لكنه ليس دائماً واضحاً لخبراء الاقتصاد.

ترتدي أعمال **هيفر** و **حداد أهمية** محورية في إستخدام الاستعمار من جديد نموذجاً تحليلياً كونها – أي هذه الأعمال - تُبرز مجدداً أهمية تطور العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية.

كما أن هذه الأعمال تسلّط الضوء من جديد على أهمية فهم التغييرات في الرأسمالية الإسرائيلية لشرح الديناميات السياسية والاقتصادية لعملية السلام في أوسلو. وبحسب **حداد**، فإن إسرائيل حققت ريعاً سياسياً وإقتصادياً كبيراً، بفضل تهدئة الأراضي المحتلة من خلال عملية السلام في أوسلو وخطة إقامة الدولة الفلسطينية. وازداد هذا الريع أيضاً نتيجة المساعدات والاستثمارات الكبيرة للأطراف الدولية في المشاريع المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي لا يمكن أن تكون قابلة للحياة نظراً إلى هيكلية أوسلو.

أمّا **هيفر** فيوثّق المكاسب المالية التي تحققها الدولة الإسرائيلية ورأس مالها جرّاء التعاقد من الباطن مع السلطة الوطنية الفلسطينية لتسيير شؤون الاحتلال، وبناء المستعمرات وجدار الفصل بواسطة اليد العاملة الفلسطينية، والتعاقد من الباطن مع شركات الأمن الخاصة الإسرائيلية لتحمّل التكاليف الأمنية.

وفي هذا السياق، تطرح أعمال **هيفر** من جديد مسألة الاستغلال، أو الاستحواذ على المكاسب الاقتصادية من خلال السيطرة الاقتصادية، في إطار تحليل إخفاق النمو الفلسطيني، وهي النقطة التي تغيب تماماً عن التحليل النيوليبرالي.

في هذا الصدد من المهم ألاّ يُربط الاستغلال باستغلال اليد العاملة فقط، لأن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي أكثر من ذلك. فالدراسات التي تطرقت إلى العمل والعلاقات الجندرية، داخل الضفة الغربية وقطاع غزة وفي العلاقة مع إسرائيل، لم تستخدم هذه المصطلحات دائماً حتى لو لمّحت إليها، ومع أن هذه الدراسات لا تستخدم دائماً التحليل الطبقي أو المصطلحات الطبقية التي طبعت مرحلتَي السبعينيات والثمانينيات، إلاّ إنها تركز على الديناميات الجزئية للاستعمار وتداعياتها على التحرر الاقتصادي والسياسي الفلسطيني، وتُبيّن بوضوح أكبر تفاعل قوة الفعل الفردية مع بنية السيطرة التي تطورت ولم تنتِه بعد، وكيف يفرض علينا هذا التفاعل نتائج إقتصادية وسياسية جديدة.

فعلى سبيل المثال، يحاول تحليل **فرسخ** لتدفّق اليد العاملة إلى إسرائيل، أن يُبيّن كيف تم خلق واقع بانتوستاني غير متعمّد يدمر أي مشروع لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، وقد ركزت **ليلى فرسخ** أعمالها على نمط الاستعمار في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويُظهر تحليل **بطمة** لانخراط النساء الفلسطينيات في اليد العاملة منذ بدء الانتداب البريطاني، كيف ولّد النظام الأبوي والاستعمار الصهيوني حدوداً وآفاقاً إقتصادية جديدة لعمالة المرأة وتحررها منذ سنة 1920■

■■■

4- التنمية بصفتها عامل مقاومة

يتيح إدراج نموذج الاستعمار في تحليلنا الاقتصاد الفلسطيني **تعريفَ التنمية بأنها عامل من عوامل المقاومة، وليست عملية لبناء الدولة في حد ذاتها**، كما يسمح لنا بتضمين الخطاب عن الحقوق من جديد في تحليلنا النضال

الاقتصادي الفلسطيني بدلاً من أن يقتصر على مسألتَي الدولة والأرض، وبالتالي يُرغمنا على إعادة تعريف المشروع السياسي والاقتصادي الفلسطيني لتقرير المصير. إن إستخدام الاستعمار الاستيطاني نموذجاً تحليلياً يُتيح لنا النظر إلى الفلسطينيين الذين يعيشون داخل إسرائيل، وأولئك الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة، على أنهم جزء من إقتصاد واحد، نظراً إلى وجودهم في مساحة من الأراضي خاضعة للسيطرة والإدارة من الرأسمالية الإسرائيلية والعقيدة الصهيونية، ويسمح أيضاً بإدراج مسألة اللاجئين في تفسير الاستبداد الاقتصادي الذي يعيشه الفلسطينيون.

وتقتضي التنمية بصفتها عاملاً من عوامل المقاومة، تطوير القدرات الداخلية الفلسطينية للحد من الاعتماد على إسرائيل، كما تتطلب إستراتيجيا دولية إقتصادية وسياسية. وقد دعا عدد من خبراء الاقتصاد، بالاستناد ضمناً إلى إقتصاد الصمود في السبعينيات والثمانينيات، إلى تحقيق الانفصال الاقتصادي عن إسرائيل عبر تشجيع الإنتاج المحلي والتبادل التجاري مع الأسواق غير الإسرائيلية.

في حين أوصى بعض خبراء الاقتصاد بتفكيك السلطة الوطنية الفلسطينية، ركّز آخرون أكثر على كيفية تطوير آليات إشراكية لوضع السياسات، بما يساهم في تعزيز الالتزام الجماعي بالأرض بدلاً من الالتزام الفردي. وكثيرون يثنون على المحاولات التي تُبذل لتحقيق الاكتفاء الذاتي في غزة، بينما يدفع آخرون نحو إضطلاع القطاع العام بدور جديد في التنمية. ويعتبر **خالدي** و **سمور** أن دور القطاع العام هو معالجة التفاوت في المداخيل أكثر منه تعزيز نمو القطاع الخاص في حد ذاته، وأنه يجب إخضاعه للمساءلة، ليس فقط من خلال التمكين الفردي، بل بواسطة المشاركة الجماعية أيضاً، التي تضع المؤسسات السياسية، بدلاً من الوزارات، تحت مجهر المساءلة؛ **فالتنمية بصفتها عامل مقاومة لا تفصل السياسة عن الاقتصاد.**

أما فيما يتعلق بنوع الاستراتيجيا الدولية المطلوبة لتحقيق التنمية الفلسطينية، فإن حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها **(BDS)**، تؤدي دوراً محورياً في المقاومة الفلسطينية غير العنفية، على الصعيدَين السياسي والاقتصادي على السواء. ومع أنه لا تتوافر لنا سوى معلومات متناقلة بالتواتر عن عدد الشركات التي سحبت إستثماراتها أو تريد سحب إستثماراتها من إسرائيل، ولا يمكن بالتالي تحديد التكاليف الاقتصادية التي تترتب على إسرائيل جرّاء حملة المقاطعة، إلاّ إن توسّع الحملة أثار مخاوف لدى إسرائيل وتسبّب بخسارة عدد كبير من شركاتها عقوداً مربحة.

إن العمل على دفع المجتمع الدولي نحو إعادة النظر في سياساته الاقتصادية تجاه إسرائيل، يؤدي دوراً أساسياً في نجاح حملة المقاطعة، وهو ما يتطلّب فهماً أعمق للرأسمالية الإسرائيلية في القرن الحادي والعشرين، ولدور رأس المال والعمل على السواء، بدلاً من الاكتفاء بتبنّي خيارات عقلانية في وجه إستحالة توقُّع وضع الأسواق■

(5)
خاتمة

تطورت معرفتنا عن الاقتصاد الفلسطيني خلال الأعوام الستين الماضية، لكن لا يزال ينقصها الكثير كي تكون شاملة ووافية، وهي شهدت على صعود نموذجيّ النيوليبرالية والاستعمار، ثم سقوطهما كنموذجَين تحليليين لفهم المأزق الاقتصادي الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة. وترتبط عودة نموذج الاستعمار كمنظور تحليلي منذ مطلع الألفية الجديدة بإخفاق حل إقامة دولة فلسطينية مستقلة، بقدر ما يحفّزها بعض الأكاديميين الأميركيين الذين يعتبرون أن من الآمن أو الرائج الحديث عن الاستعمار من جديد.

ويوجّه هذه العودة إلى نموذج الإستعمار كنموذج تحليلي، قبل أي شيء، **الوعي بأن العلاقة الفلسطينية بإسرائيل بنيوية، لا عرضية أو هامشية، كما أنها ترتبط بتقدير أهمية تضمين مفهوم مصطلح القوة في فهمنا للنتائج الاقتصادية.** وفي هذا الإطار، يجب تصوّر القوة ليس فقط من منظور السياسات، بل أيضاً من منظور علاقات السيطرة البنيوية التي تتطور والتي تمتلك عدة أوجه، وإلاّ، فإننا لن نتمكن من تفسير عجز الاقتصاد الفلسطيني عن النمو، ولا تحديد السبل التي تتيح معالجة الصعوبات التي يعانيها.

وتتوقف **قدرة نموذج الاستعمار وفائدته كنموذج تحليلي** يمكن أن يصمد لبعض الوقت، على القوة التفسيرية التي يتمتع بها مَن يتبنّون هذا النموذج، وكذلك على إعتماد خطاب الحقوق الفلسطينية غير المسكون بهاجس إقامة الدولة. ولذلك علينا أن نعيد دمج المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل مع فلسطينيي الضفة الغربية وغزة في تحليلنا للاقتصاد الفلسطيني، ولا يمكن القيام بذلك إلاّ من خلال **إعادة النظر في المساحة الاقتصادية الواقعة بين النهر**

والبحر وإعتبارها إقتصاداً واحداً يسيطر عليه الكيان السياسي والاقتصاد الإسرائيليان، الأمر الذي يتسبب بتجزئة الأوضاع الاقتصادية والسياسية الفلسطينية■

■■■

إن هذا بدوره يقتضي توليد البيانات التي تتيح لنا دراسة مستوى العلاقات الاقتصادية، والتواصل أو عدمه بين المجتمعات الفلسطينية المتعددة، وكيف تستمر إسرائيل في التوسط أو عدمه في هذه العلاقات، كما يتطلب دراسة إقتصاد الحرب والحصار، لدى التطرق إلى قطاع غزة.

ليس السبب سياسياً فقط وراء إعادة النظر هذه، بل إنه مادّي أيضاً، بمعنى **أننا نتعامل مع مساحة واحدة خاضعة للسيطرة الإسرائيلية الصهيونية، حتى لو إختلفت نماذج السيطرة** (الضفة الغربية مختلفة عن غزة أو المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل). ويجب التمعّن أكثر في الرابط بين مختلف أشكال السيطرة الصهيونية، واستكشافها إنطلاقاً من تداعياتها الاقتصادية على الحقوق الفلسطينية، كما أن إعادة مسألة اللاجئين إلى النقاش ترتدي أهمية محورية، لكنها الأصعب أيضاً.

فيما يتعلق بالأجندة البحثية، فإن ثمة حاجة إلى الخوض أكثر في دراسة العلاقة بين العمل ورأس المال، بين الفلسطينيين أنفسهم وبين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ومن أجل أن يبقى الاستعمار نموذجاً حاضراً ومفيداً في تحليلنا الاقتصاد الإسرائيلي/ الفلسطيني، فإن على أصحاب هذه النظرية أن يشرحوا أيضاً إقتصاد ضبط أعداد السكان وإقصائهم، وكذلك تطور رأس المال الإسرائيلي، وعليهم أن يقرروا ما إذا كان مصطلح العرق كفئة مفيداً وضرورياً ومرتبطاً بالنقاش؛ وفي هذه الحالة، كيف يمكن أخذه في الاعتبار من الناحية الاقتصادية. فضلاً عن ذلك، يجب إعادة تفسير التحليل الطبقي وإعادة دمجه على المستوى الجزئي، لا الكلّي فقط، كما أن فهم الاقتصاد السياسي للمساعدات والرأسمالية الدولية مهم في شرحنا أسباب الاستبداد الذي يعيشه الفلسطينيون ووسائل التصدي له■

2014

ملحق

في طريق النضال للتحرر الوطني
رأس المال «الوطني» الفلسطيني عند مفترق[1]

(1)

■ يدور جدل في السنوات الأخيرة بيني وزملاء في الاقتصاد السياسي والتاريخ الفلسطيني حول **العلاقة بين إتجاهات التكوين الطبقي الفلسطيني** (خاصة في الأراضي المحتلة في العام 1967) **وإمكانيات مواصلة عملية التحرر الوطني.**

وفي الفترة التي بدأتُ في دراسة هذه المعضلة، كانت تجربة «بناء الدولة» الفلسطينية، وإعتماد السياسات الإقتصادية التحريرية (الليبرالية) في قمتها، كما إندلعت في العام 2012، ولأول مرة، إحتجاجات شعبية منددة بتلك السياسات وبالاتفاقيات الإقتصادية مع إسرائيل، في ظاهرة مصغرة لربيع فلسطيني. وهي إمتدت من الحركة الشبابية وإنتهت بتراجع السلطة الفلسطينية عن بعض إجراءاتها الضريبية والتقشفية، ثم باستقالة مهندسها الأول سلام فياض من رئاسة الوزراء.

التوقعات كانت صحيحة في تلك الفترة بالنسبة لانسداد الطريق أمام صنّاع القرار الإقتصادي لتحقيق المزيد من التحرير التجاري والإقتصادي. لكن، وعلى ضوء الفشل في تجربة فرض وجود الدولة الفلسطينية من خلال التحسن في الأداء الإقتصادي والحكم الرشيد ونشر ثقافة ليبرالية، فإن الأمل بأن يستدرك رأس المال الفلسطيني ويعيد حساباته بالنسبة للربح والخسارة الناتجان عن تماديه بالسلام الإقتصادي الذي يهيمن على العلاقات مع إسرائيل، وعلى عقلية نظام الحكم والنخب السياسية والإجتماعية - لأن ذلك لا يمكن أن يصبح بديلاً مقبولاً عن التحرير- فإن سجل السنوات الماضية لا يدل على مثل هذا الإستدراك.

1() رجا الخالدي، عن جريدة «السفير»، تاريخ 2015/12/31.

■ **لم تظهر حتى الآن في تشكيلة رأس المال الفلسطيني** (الخاص والعام، الصغير والكبير، المحلي والوافد) **أو في الطبقة الوسطى المتحالفة معه، أية شريحة قائدة مستعدة لوضع ثقلها في معركة التحرر الوطني** إلى جانب القوى المقاومة للإحتلال، من طلاب وشباب وعاطلين عن العمل وأبناء قرى ومخيمات.. وغيرها من الطبقات الكادحة التي تدفع أكثر من غيرها من فئات الشعب بالدم والأرواح أغلى الأثمان في المواجهة المتواصلة مع الإحتلال.

من المؤكد أن ما تم إستثماره خلال السنوات الماضية في العقارات والمنشآت الصناعية والتجارية والخدمية والإستهلاك الخاص والمديونية الأسرية ليس بالقليل، وأن ما تم تكوينه من طبقة وسطى جديدة من الموظفين الحكوميين وذوي الدخل المتوسط، لها مصالح قوية في الحفاظ على الوضع القائم.

هذه الحقائق وغيرها، تشكل عقبة فعلية أمام بلورة حالة نضالية جماهيرية وميدانية تتحدى الهيمنة الإسرائيلية الإستعمارية أو تغيّر من موازين القوى - أو على الأقل - تؤكد بأن النضال من أجل التحرر الوطني لن يخمد مهما كانت الإغراءات المادية، ومهما فشلت النخب والنظام الحاكم بتحقيق النصر، أيَّ نصر ملموس كان. لكن الهبّة المتواصلة والموت السريري لآمال أوسلو مع بقاء أهم إفرازاتها (السلطة الفلسطينية) على قيد الحياة، تشير إلى أن الخيار بين الثورة والسلطة الفلسطينية (بزعم تطورها إلى دولة)، أو بين المقاومة والرضوخ، الذي أخفاه منطق أوسلو القائل بأن التفاوض مع القوة الإسرائيلية هو الخيار الوحيد، بقي مطروحاً على الأجندة الفلسطينية، وعلى فئات وطبقات الشعب إختيار طريقها■

(2)

مرحلة التحرر الوطني تسبق النضال الإجتماعي والطبقي؟

■ منذ أواخر الستينيات، كان التيار العام لمنظمة التحرير الفلسطينية يصر أنه حتى الإنتهاء من «مرحلة التحرر الوطني»، يجب أن يتم تأجيل المطالب الإجتماعية حفاظاً على الوحدة الوطنية. وفي المراحل الأولى من النضال ضد الاستعمار قبل العام 1948، **كانت النخب القومية التقليدية تعارض تعاظم نفوذ الحركات الإشتراكية والنقابية الفلسطينية التي وضعت على قدم المساواة المسائل الإجتماعية والنضال الوطني ضد الإستعمار**. لكن كيف يمكن أن تظل فلسطين محصنة ضد عدوى التغيير بين الأجيال التي تجتاح المنطقة، رغم تحويل معظم زخمها إلى صراعات طائفية دينية وعرقية/قومية؟ وهل تستطيع الحركة الثورية الفلسطينية الأصغر سناً والأقل صبراً والأكثر إلحاحا للعمل على التحرر من «القيادة الوطنية» المتقدمة بالعمر، أن يُترك لها وحدها تحديد جدول أعمال التغيير الإجتماعي ومناهضة الإستعمار؟

صحيح أن «**الليبرالية المحدثة**» سجلت لدى الفلسطينيين (في القلوب والعقول على الأقل) تقدماً خلال العقدين الأخيرين، في تحويل إنتباه الرأي العام من الكفاح من أجل إنهاء الإحتلال إلى هموم التضخم والضرائب والمديونية والبطالة والفقر، وفي كسر العقد الإجتماعي الوطني التاريخي بين الحكم والشعب (بأن التحرير على مرمى حجر وأن التنمية حليفة الإستقلال الوطني). لكن مع اللهيب المتجدد للحركة الثورية الفلسطينية المقاومة للإحتلال، والفروقات الشاسعة الظاهرة بين الغني والفقير، وبين الموظف والعامل المياوم، وبين من يقطن ضواحي رام الله الراقية ومن يقبع في غيتوهات القدس العربية المهملة.. **يظهر تكوين جديد للقوى الإجتماعية، يُفترض في أية حالة مماثلة (غير إستعمارية) أن يمهد الطريق إلى مرحلة جديدة من المطالبة الإجتماعية والإقتصادية لنظام السلطة، وهي مطالبة ليست في نظر المواطن العادي أقل شرعية وإلحاحا من مقاومة الاحتلال، بل إنهما ربما نضالان متوازيان ومتكاملان.**

■ إنطوى نجاح جميع تجارب التحرر الوطني العالمية على بناء تحالفات وتكوين «**جبهات وطنية**» بين مختلف القوى والطبقات الاجتماعية إستمرت حتى الاستقلال، على الأقل. ولهذه التجارب أطرها النظرية، إبتداء من تأييد لينين لنضالات الشعوب الخاضعة للاستعمار لتقرير المصير والتحرر الوطني، مؤكدا على مصلحة البورجوازيات الوطنية في طرد الاستعمار وتحقيق السيادة الوطنية الإقتصادية؛ ثم إستراتيجيات ماو تسي تونغ للتحالف مع القوى القومية الصينية، والتجارب الفيتنامية والأفريقية والعربية في بناء جبهات واسعة معادية للاستعمار ومناضلة في سبيل -وتحت إمرة - حركة التحرر الوطني.

في غالبية التجارب، تولت طبقة «**البورجوازية الوطنية**» دوراً رئيسياً أو قيادياً في إدارة حركة التحرر وفي الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الاستقلال والدولة، وذلك بحسب قوتها المحلية، ودرجة تواطئها مع الاستعمار الأجنبي، ومدى بروز التيارات التقدمية في صفوفها إلى جانب القيادة الشعبية الثورية. وعادة ما ضمنت لمصالحها الرأسمالية حصة كريمة في توزيع موارد و «غنائم» الوصول إلى السلطة بعد رحيل المستعمر.

■ لا تشكل حركة التحرر الوطني الفلسطينية إستثناء لذلك التيار العالمي العام. ومن دون الخوض في كل جوانب التحالفات الاجتماعية التي ساندت الثورات ومقاومة الاستعمار خلال القرن الماضي، حصل تحول رئيسي مع إنتقال قيادة الشعب الفلسطيني وحركة تحرره الوطني من طبقة الأعيان والنخب المدنية الإقتصادية والعائلية المدعومة بجماهير عمالية وفلاحية، إلى جيل جديد من اللاجئين وأبناء الطبقات الكادحة والمتوسطة، يحملون الفكر القومي والوطني التحرري المنتشر في تلك الحقبة، ويمارسون بسواعدهم الكفاح المسلح.
لقد أقام هؤلاء منذ الانطلاقة تحالفات مع فئات «البورجوازية الوطنية» (التاريخية والناشئة الجديدة) المنتشرة في أنحاء البلاد العربية وفلسطين. وعمل الجميع معاً في إطار منظمة التحرير ووفروا لها شرعيتها التمثيلية حتى فترة أوسلو على الأقل، وربما طوال عهد عرفات، حيث أدارت «الجبهة الوطنية» بمشاركة كافة أطيافها وطبقتها الرأسمالية «المُلك العام» والقرار السياسي على أرضية مشتركة ومصالح متبادلة ومبرر وطني. فمن «ضريبة التحرير» المفروضة على الفلسطينيين العاملين في الدول العربية، والتبرعات المتواصلة للثورة من أثرياء فلسطين، وصولاً إلى المحاصصة الكريمة في إدارة الريوع وتوزيع الامتيازات والاحتكارات منذ أوسلو بين السلطة وشركات كبرى.. كانت دفة حركة التحرر الوطني هي التي تحدد شروط وشكل مشاركة هذه الطبقة في الحكم وفي توزيع الموارد العامة والدخل القومي■

(3)
خيانة البورجوازية الوطنية بعد التحرر الوطني.. وقبله؟

■ في تحليل فرانز فانون، مؤلف «معذبو الأرض» (العام 1961)، فإن البورجوازية الوطنية في مراحل ما بعد التحرر الوطني خاصة، ليست سوى «طبقة وسطى وطنية» لها «مهمة تاريخية كوسيط بين شعوبها والاستعمار». وتتضمن فئات ما يسميه فانون «البورجوازية التجارية والجامعية»، «الجيش والشرطة»، «البورجوازية الوطنية الشبابية»، «الحزب»، «الطبقة المتنفذة»، «البورجوازية الأصيلة»، «المثقفون النزيهون» و«بورجوازية الخدمة المدنية». وفي رؤية فانون لهذه الطبقة الطفيلية غير المنتجة و «غير المفيدة عامة»، لا يوجد دور هام لا للصناعيين (المحليين أو المهاجرين) الذين يفتقرون إلى قاعدة تكنولوجية صناعية منتجة، ولا لرؤوس الأموال المالية التي تربطها علاقات دونية مع رأس المال العالمي، وبالتالي لها موقف معاد من حيث المبدأ تجاه مشروع التحرر الوطني، حتى ولو عقدت صفقات تحالفية معها في مراحل معينة.
ومع أن فانون كان يحلل أداء البورجوازيات الوطنية في الدول المستقلة حديثا، فما هو مثير في رؤيته للأمور (وما هو شبيه بالحالة الفلسطينية) هو وصفه لـ«خيانة» هذه الطبقة لأهداف التحرر الوطني في مرحلة ما بعد الاستعمار، بصفتها «طبقة متوسطة» (وليست طبقة رأسمالية بورجوازية لها وعي وهوية مميزة). ومن بين صفاتها الطبقية: الاستعداد للتخلي عن الأهداف الاجتماعية والإقتصادية لمرحلة الثورة، التنافس على تولي الوظائف التي كانت تؤديها البورجوازية المتحالفة سابقاً مع الاستعمار، وعلى الموارد الوطنية وتوزيعها بين كوادر الحزب والأمن والنخب المتنفذة، بالإضافة إلى فقدانها للقوة الإنتاجية المحلية وإندماجها الوثيق مع رأس المال الاستعماري والدولي.

■ مع إكتفاء رأس المال الفلسطيني خلال العقد الماضي بتأسيس أسواق إستهلاكية محلية لعقاراته وارداته السلعية وخدماته الخلوية وتسهيلاته الائتمانية إلخ..، وبالتالي خروجه عن دوره التاريخي في سياق حركة التحرر الوطني، فثمة خطر حقيقي بأن يتحقق الآن في فلسطين - التي ما زالت في مرحلة ما قبل التحرر- سيناريو فانون لما بعد الاستقلال. أي أن تكون قد وصلت الثقافة والعقيدة الليبرالية إلى مرحلة من الهيمنة على المصالح الخاصة والعامة، وكأن التحرر والاستقلال تحققا فعلاً، بينما تمدد الاستعمار الاستيطاني على الأرض يحول دون «وطن» يمكن تحريره بالمفهوم الاعتيادي للتحرير.
طالما لا توظف هذه الطبقة نفوذها لصالح قضايا التحرر الوطني والتجديد الديموقراطي والمؤسسي، وفي دعم الصمود الشعبي في وجه الاحتلال، فإن المنطق القائل بضرورة تأخير التحرر الاجتماعي إلى ما بعد التحرر الوطني يفقد مصداقيته، مما يؤكد صواب إصرار بعض المحللين على إستبعاد أن تتضمن البورجوازية الوطنية «تياراً تقدمياً»، ولأن مصلحتها تكمن في إستمرار الوضع القائم، كما أن إرتباطاتها التجارية والمالية تُبقيها أسيرة في **«مصفوفة السيطرة»** الاستعمارية على الاقتصاد المحلي. وكلما تفادت هذه الطبقة دورها التاريخي في إغاثة المنكوبين من شعبها وتمويل التنمية الغائبة وممارسة سياسة «المسؤولية الاجتماعية» (حيال المجتمع) إلى أبعد حدودها، واهتمت فقط بالأرباح وحماية إستثماراتها وممتلكاتها وقروضها من أخطار إمتداد المواجهات مع الاحتلال، ستتحقق اليوم، قبل التحرير، أسوأ الانحرافات في مسار حركات تحرر والدول المتحررة من الاستعمار المتمثلة بعدم تحقيق أهداف النضال الوطني «بتحرير الأرض والإنسان».

ليست في الوضع الإقتصادي أو النظام السياسي الفلسطيني في نهاية العام 2015، وبعد 70 سنة من إنطلاقة عصر التحرر الوطني العالمي أية بشرى سارة من فلسطين، سوى أن أي وهم متبقٍ قد تبدد حول إمكانية إنهاء الاحتلال وبناء الدولة وتحقيق السيادة بالتراضي ودون إنتزاعها قسراً، وأن الغالبية الساحقة من المواطنين، الميسورين والمحرومين والمنتفعين منهم على السواء، باتوا يعرفون أن لا قيمة للرفاه الشخصي دون الثراء المجتمعي، وأن «السلام الإقتصادي» لا يمكن أن يكون سوى بديل مؤقت ومرحلي عن تحقيق السلام المتوازن والحقوق الفلسطينية، الوطنية والإقتصادية الاجتماعية على حد سواء■

2015

وثيقة

فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة[1]
(مقتطفات)

[عقد رئيس الحكومة الفلسطينية الدكتور سلام فياض مؤتمراً صحافياً في رام الله في 2009/8/25 أذاع فيه خطة لإقامة مؤسسات متكاملة لدولة فلسطينية مستقلة في غضون عامين ,وتتضمن الخطة أو البرنامج إنشاء مشروعات سيادية تتيح قيام دولة مستقلة في سنة 2011 من غير إنتظار نتائج المفاوضات مع إسرائيل. وقال فياض إن هذه الخطة تشكل تحدياً للإرادة الفلسطينية، وشكلاً من أشكال المقاومة، وتحتوي خططاً تفصيلية لعمل جميع الوزارات في العامين المقبلين، مثل إنشاء مطار دولي في الأغوار، على ألاّ يعني ذلك التخلي عن استعادة مطار قلنديا القريب من القدس والواقع تحت السيطرة الإسرائيلية. وفيما يلي الجزء الأبرز من هذه الخطة التي تتضمن رؤية الحكومة الفلسطينية للدولة الفلسطينية، والمباديء الأساسية للخطة، والأهداف الوطنية التي تتطلع الخطة إلى تحقيقها] ■

رؤيتنا لدولة فلسطين

فلسطين دولة عربية مستقلة تتمتع بالسيادة الكاملة على ترابها الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعاصمتها القدس، على حدود عام 1967 ، وسوف تسمو فلسطين، مهد الحضارات والديانات السماوية الثلاث، كمنارة للقيم الإنسانية والتسامح بين الأديان ليهتدي بها العالم بأسره.

إن فلسطين دولة تثمّن قيمها الاجتماعية وترابط مجتمعها وتكافله، كما وتحرص على صون ثقافتها العربية. وسوف تظل دولة فلسطين دوماً دولة مُحبة للسلام ورافضة للعنف. وهي دولة تلتزم بالتعايش السلمي مع جميع أعضاء الأسرة الدولية.

ستكون فلسطين دولة ديمقراطية مستقرة يسودها نظام سياسي تعددي. ويتم إنتقال السلطة الحاكمة فيها بصورة سلسة وسلمية ودورية بما يتماشى مع رغبة الشعب التي يعبّر عنها من خلال إجراء إنتخابات حرة ونزيهة وذات صدقية تجري وفق أُسس القانون وأحكامه.

وتحترم دولة فلسطين حقوق الإنسان والمواطنة التي تكفل الحقوق والواجبات لجميع مواطنيها على قدم المساواة، ويعيش شعبها بأمن وأمان في كنف سيادة القانون الذي تقوم على حمايته سلطة قضائية مستقلة وفاعلة ومؤسسة أمنية مهنية■

1() ■ عن مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 79، صيف 2009.

■ يمكن الاطلاع على النص الكامل لهذه البرنامج في الموقع الألكتروني للسلطة الوطنية الفلسطينية: WWW.PNA.GOV.PS

المباديء الأساسية

يُفصح إعلان الاستقلال والقانون الأساسي عن الأسس التي ستقوم عليها دولة فلسطين .كما يبيّنان الحقوق والحريات والواجبات المحددة لمواطنيها. فنحن نشيّد نظام حكم ديمقراطي يقوم على أساس من إحترام التعددية السياسية وضمان المساواة وصون حقوق جميع المواطنين وحرياتهم المكفولة بالقانون وضمن حدوده. وتشتمل هذه الحقوق على حق المواطنين بالمشاركة في الحياة السياسية دون تمييز لأي سبب كان.

وتلتزم الفصائل والأحزاب السياسية بمباديء السيادة الوطنية والديمقراطية وانتقال السلطة في الدولة بصورة سلمية ودورية. ويصون القانون الأساسي حقوق الأقليات، وتلتزم الأقليات بإرادة الأغلبية وقراراتها وفق القانون. ويستند الحكم في فلسطين إلى مباديء العدل وسيادة القانون والمساواة والتسامح، ويُعزَّز ذلك بفصل واضح بين سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية . وتلتزم الحكومة، بمؤسساتها وإداراتها وموظفيها، بالقانون وتكرس نفسها لخدمة مواطنيها دون محاباة أو تمييز على أية خلفية مهما كانت . واستقلال القضاء وحصانته مصونان دستورياً، وأي إنتهاك لنزاهته يخضع للمساءلة القانونية. وفي حين تحُدَّد الجرائم والعقوبات المقرَّرة لها بقانون، يكون جميع الفلسطينيين متساوين أمامه، فإن العقوبات الجماعية محرَّمة تحريماً باتاً.

والفلسطينيون أمام القانون سواء، يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية ويتحمّلون الواجبات العامة الملقاة على عاتقهم دون تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة . وتعتبر حقوق الإنسان وحرياته الأساسية مُلزِمة يتعيّن إحترامها. وتكفل الدولة الحقوق والحريات الدينية والمدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمواطنيها كافة، وتضمن لهم التمتع بها على أساس مباديء المساواة وتكافؤ الفرص . ولا يجوز حرمان أي شخص من حقوقه أو حرياته الأساسية أو من أهليته السياسية لأسباب سياسية.

وتتكفل الدولة وحدها بالمسؤولية عن توفير الأمن والأمان للأفراد والممتلكات، وتعمل مؤسستها الأمنية، المبنية على أُسس مهنية ضمن حدود القانون، على حماية حقوق كل مواطن كي يشعر بالأمان، داخل منزله وخارجه . ولا يجوز للأفراد والجماعات حيازة السلاح أو حمله أو إمتلاكه بصورة تخالف القانون . إن الدفاع عن شعبنا واجب مقدس، وخدمة هذا الواجب شرف يحمله كل مواطن ويفخر به، دون أي مساس بمبدأ كون الدولة وحدها صاحبة الولاية في المجال الأمني.

إن السكن والتعليم والرعاية الصحية حقوق أساسية يتحتم على الدولة العمل على تأمينها لمواطنيها وكفالتها وصونها .ويقع على الدولة إلتزام دائم برعاية أسر الشهداء والأسرى والأيتام وجميع مواطنيها الذين لحق بهم الضرر خلال مسيرة النضال في سبيل نيل الاستقلال.

والموارد الطبيعية والمقتنيات الأثرية والمواقع التاريخية والتراثية في دولة فلسطين مُلك للشعب الفلسطيني، تتولى الدولة حمايتها وتنظيم إستخدامها بما يتوافق مع أحكام القانون. وحماية البيئة الفلسطينية مهمة تقع على كاهل الدولة والمجتمع معاً، ويخضع من يتسبب بالضرر لبيئتنا للأحكام الواردة في القانون.

ويقوم النظام الاقتصادي في فلسطين على أساس مباديء الاقتصاد الحر ضمن سياق المنافسة المشروعة والمسؤولة .وتسعى الدولة إلى تعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتنمية العلمية للشعب الفلسطيني، مع تأكيد إلتزامها بضمان أسس العدالة الاجتماعية وتوفير الحماية لذوي الاحتياجات الخاصة، وللشرائح الأقل حظاً في المجتمع■

الأهداف الوطنية

يقع على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية، بحكومتها ومؤسساتها وأجهزتها، واجب تدبير شؤون الحياة اليومية لأبناء شعبها الذين يرزحون تحت نير الاحتلال. وتستطيع الحكومة، وهي ذراع السلطة التنفيذية، من خلال أدائها الجيد أن تعزّز وتوطّد قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على إدارة الكفاح السياسي من خلال بناء جبهة وطنية داخلية قوية ومتّحدة. في هذا السياق يقع على عاتق الحكومة أن تُعدّ السياسات وتتخذ القرارات التي تُعزّز تماسك مجتمعنا الفلسطيني وقوته وصموده. والحكومة الثالثة عشرة تتحمل مسؤولية إضافية يمليها عليها واجب تسهيل إجراء الحوار الوطني بما يؤدي إلى إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية .إن تعزيز وجود قيادة فلسطينية منتخَبة على أسس ديمقراطية، تتمتع بقاعدة عامة من التأييد الشعبي والاعتراف الإقليمي والدولي، يعتبر خطوة لا غنى عنها نحو تحقيق الهدف الوطني السامي المتمثل في إقامة دولة فلسطين . وتؤكد الحكومة، في إطار سعيها نحو إنجاز هذا الهدف، على إلتزامها الكامل بالأهداف الوطنية العامة التالية، وذلك من منطلق التزامها التام، كونها

حكومة الرئيس، بالبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية بكافة مكوناته وبكل ما يتضمنه من إلتزامات وإتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف■

إنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام1967

أصدر المجلس الوطني الفلسطيني في عام 1988 وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني وأعلن فيها عن إستعداده للدخول في مفاوضات مع إسرائيل على أساس قراري مجلس الأمن (242) و (338). كما قدمت منظمة التحرير الفلسطينية، حاضنة وراعية النضال الوطني الفلسطيني والممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، من خلال مبادرة السلام الفلسطينية عام 1988 الموافقة الرسمية على حل الدولتين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية. ومنذ ذلك الحين، لم يزل الشعب الفلسطيني متمسكاً في سعيه للتوصل إلى حل سلمي ينهي الاحتلال ويحقق له حريته وتقرير مصيره على ترابه الوطني. إننا ننحني إجلالاً وتقديراً أمام تضحيات شعبنا المتراكمة وثباته على حقوقه وصموده على أرض الوطن. فهذا هو وطننا الذي لا وطن لنا سواه، ولن نتخلى عنه أبداً.

وفي إعلان مباديء أوسلو عام 1993 وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية لفترة محدودة ومؤقتة إلى حين التوصل إلى حل بشأن قضايا الوضع النهائي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ولكن على الرغم من إلتزام المنظمة وسلطتها الوطنية بكل ما نصّت عليه الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، إستمرت الأخيرة في احتلالها واستعمارها لأرضنا وتفتيتها إلى معازل مقطّعة الأوصال، بل وشهدت هذه الإجراءات تسارعاً مشهوداً مع تجاهل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لمتطلبات واستحقاقات خيار السلام. ولا تزال إسرائيل تملك زمام السيطرة الأمنية وتتحكم في حياة المواطنين في الضفة الغربية، في حين يستمر الإغلاق على قطاع غزة، ويتعرّض أبناء شعبنا فيه للعقوبات الجماعية اللاإنسانية. أمّا حياة الفلسطينيين ووجودهم في مدينة القدس فهي عُرضة يومياً لشتى الانتهاكات المنهجية والمُخطَّط لها من قبل سلطات الاحتلال.

إن من حق أبناء شعبنا، بل واجبهم، حماية أرضهم، ورفض الاحتلال ومواجهة إجراءاته .وتتحمل الحكومة مسؤولية خاصة في توفير الإمكانيات التي تعزز قدرة شعبنا على الصمود وحمايته لوطنه. كما أن الحكومة ملتزمة بمساندة شعبنا في مقاومته الجماهيرية السلمية ضد مختلف إجراءات السلطة الاحتلالية، كسلب ومصادرة الأراضي والاستيطان وبناء الجدار العازل وهدم المنازل.

ومن قناعة الحكومة بأن تقوية مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني على أرض الوطن يشكّلان أساساً ومنطلقاً لتحدي الاحتلال ومواجهة إجراءاته، فإنها تؤكد على إلتزامها بالعمل لتعميق الإنجازات التي حققتها الحكومة الثانية عشرة والحكومات السابقة والبناء عليها من أجل تدعيم البنيان المؤسسي الفلسطيني، وتوطيد دعائم وجود واستمرار مؤسسات ديمقراطية، قوية، كفوءة، وفعالة، وقادرة على خدمة أبناء شعبنا وحماية مصالحهم. ونحن ندعو أبناء شعبنا إلى التكاتف والعمل، بوحي من هذه القناعة وعلى أساسها، على تثبيت حقنا وإثبات قدرتنا على إنهاء الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال■

تعزيز الوحدة الوطنية

تشدد الحكومة على أن الوحدة الوطنية هي المنطلق والأساس والركيزة التي تحمي وتحقق المشروع الوطني الفلسطيني . لذلك فإن صون هذه الوحدة والمحافظة عليها واجب وطني، إذ بدونها تحيد بوصلة نضالنا الوطني عن وجهتها الصحيحة في مواجهة الاحتلال، وتذوي مناعتنا الوطنية، ويعاني وجودنا وصمودنا من الآثار السلبية الناجمة عن الانقسام والتصدع والتفتت.

تؤكد الحكومة إلتزامها بالوحدة الوطنية القائمة على مباديء وأسس وبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية. وتعتبر أن الانقسام الفلسطيني الحاصل مدمر ويضر بالمصلحة الوطنية العليا . في هذا السياق تؤكد الحكومة إلتزامها بمبدأ التعددية السياسية، ولكنها لا تعتبر أن الانقسام الحاصل يدخل في باب الاجتهاد الناجم عن التعددية السياسية، بل هو إنقلاب على هذه التعددية. لذلك تشدد الحكومة على أهمية إنجاز الحوار الوطني لأهدافه في إنهاء حالة الانقسام وتمكين شعبنا من توجيه كافة طاقاته نحو مواجهة الاحتلال وإنهائه.

سوف تستمر الحكومة بالعمل الدؤوب لرفع الحصار عن شعبنا وبتحمل مسؤولياتها، وخاصة في قطاع غزة، وستقوم بتكريس نفسها وكافة جهودها للإسراع في إنهاء حالة الانقسام وإعادة الوحدة للوطن ومؤسساته، وبما يضمن إجراء الانتخابات العامة في موعدها الدستوري في كانون الثاني (يناير) من العام القادم (2010)، باعتبار ذلك إستحقاقاً دستورياً وحقاً طبيعياً للمواطنين يجب إحترامه والالتزام بتنفيذه■

حماية القدس باعتبارها العاصمة الأبدية لدولة فلسطين

القدس قبلة شعبنا الدينية والثقافية والاقتصادية، بالإضافة لكونها قبلته السياسية، وهي زهرة المدائن، وعاصمة العواصم، ولا يمكن أن تكون القدس الشرقية إلاّ العاصمة الأبدية للدولة الفلسطينية العتيدة . والقدس مستهدفة، تعيثُ فيها سلطة الاحتلال بشكل منهجي ومبرمج لتغير المدينة ومعالمها وواقعها الجغرافي والسكاني، وذلك لفرض أمر واقع وبالقوة لفصلها عن محيطها الفلسطيني وطمس تراثها العربي الفلسطيني . ولتحقيق هذا الهدف تستمر سلطة الاحتلال في سياستها الاستيطانية المكثفة داخل المدينة وفي محيطها، وفي مصادرة المزيد من الأراضي وتوسيع هيكلها، وفي عزلها بجدار الفصل العنصري عن إمتدادها ومحيطها الفلسطيني. أمّا داخل المدينة التي حُوّلت بفعل هذه السياسات إلى جيب معزول ومغلق، فإن سلطة الاحتلال تستمر في إنتهاج سياسات واتباع إجراءات للتضييق على سكانها الفلسطينيين، من مسلمين ومسيحيين. فقد تم إغلاق العديد من المؤسسات الوطنية في المدينة، وتقليص نمو مختلف مناحي الحياة الفلسطينية فيها إلى أدنى مستوى، ومواصلة هدم وإخلاء البيوت، وتقييد الحرية في الوصول إلى الأماكن المسيحية والإسلامية المقدسة، بما ينذر، إذا إستمر الحال، بالقضاء بشكل نهائي على إمكانية قيام الدولة الفلسطينية وإنهاء الصراع على أساس حل الدولتين.

تؤكد الحكومة إلتزامها الكامل بالدفاع عن عروبة القدس ومكانتها لتمكينها من إستعادة موقعها الذي تبوأته عبر العصور كمدينة للسلام والصلاة والتسامح، ومفتوحة أمام أهلها من أبناء الشعب الفلسطيني ولجميع البشر، دون حواجز أو أسوار. وستستمر الحكومة في توفير كل ما هو ممكن لتحقيق ذلك. وستعمل الحكومة مع جميع الفعاليات للمحافظة على معالم القدس وتراثها العربي الفلسطيني، وتنميتها، وضمان إرتباطها بمحيطها الفلسطيني. وبكل إمكانياتها ستواجه الحكومة سياسات الاحتلال، وستستمر بالعمل إقليمياً ودولياً لوقف هذه السياسات، وفتح المؤسسات الوطنية، وتنشيط مختلف مناحي الحياة، ودعم النشاطات التعليمية والصحية والاقتصادية والثقافية والسياحية، ومواجهة أوامر هدم المنازل والتضييق على المواطنين، وذلك لتدعيم صمود وثبات أبناء شعبنا في عاصمة الوطن■

حماية قضية اللاجئين ومتابعة حقوقهم

تتشكل أغلبية الشعب الفلسطيني من اللاجئين والنازحين الذين يعيشون على أرض الوطن وفي الشتات، معظمهم في ظل ظروف معيشية قهرية وقاسية، يعانون من فقدان أهم الحقوق الإنسانية الطبيعية، وعلى رأسها الحق في الوطن .ومع أن قضية اللاجئين هي من قضايا الحل النهائي، إلاّ إنه يجب التأكيد على أنه لا يمكن التوصل إلى تسوية سياسية مقبولة فلسطينياً إلاّ بما يشمل التوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لهذه القضية الأساسية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها القرار 194. هذا ويبقى ملف اللاجئين في عهدة وإختصاص منظمة التحرير الفلسطينية ومتابعته من خلال دائرة شؤون اللاجئين . وتؤكد الحكومة على إلتزامها الكامل بجميع القرارات المتعلقة بهذا الملف والصادرة عن المنظمة. وفي حدود إختصاصها، وبما لا ينتقص من مسؤولية المنظمة، ولا يعفي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا) من مسؤوليتها عن هذا الملف، تؤكد الحكومة على أنها ستقوم بكل ما تتطلبه متابعة أوضاع اللاجئين الحقوقية والمعيشية في الأرض المحتلة، وخصوصاً في المخيمات، بما في ذلك توفير كل ما في استطاعتها لدعم اللاجئين في مختلف مناحي الحياة، والتخفيف من معاناتهم■

إطلاق سراح الأسرى

يُشكّل إستمرار إحتجاز الآلاف من الأسرى والمعتقلين في السجون والمعتقلات في إسرائيل، وبما يخالف أحكام القانون الدولي وحقوق الإنسان الأساسية، هاجساً فلسطينياً وأولوية وطنية قصوى بالنسبة لنا. فقضية الأسرى هي قضية سياسية وكفاحية وإنسانية من الطراز الأول، فقد قدم جميع هؤلاء وعائلاتهم تضحيات عظيمة في مسيرة تحررنا الوطني.

إن ضمان حرية جميع الأسرى والمعتقلين الأبطال يقع على أعلى سلم الأولويات الفلسطينية، وهو جزء لا يتجزأ من الواجب الذي يستشعره جميع الفلسطينيين إزاء التضحيات الجليلة للأسرى ومعاناتهم. وفي هذا السياق تؤكد الحكومة إلتزامها الكامل بقضية الأسرى والمعتقلين، وستبقى تبذل أقصى جهودها وتوفر مختلف إمكانياتها لتحقيق الحرية لهم جميعاً. وإلى أن يتم ذلك، تلتزم الحكومة باستمرار توفير مختلف أشكال الدعم للأسرى والمعتقلين وعائلاتهم، وستستمر الحكومة في العمل على مختلف الصُّعد، ومع كافة المؤسسات الفلسطينية والدولية المعنية بقضية الأسرى والمعتقلين، لتأمين مختلف أشكال الضغط والدعم اللازمين لإطلاق سراحهم واستعادة حريتهم ومساعدتهم في استعادة الحياة الطبيعية داخل المجتمع■

التنمية البشرية

الإنسان هو أهم وأغلى ما نملك في فلسطين، وهو مرتكز نضالها الوطني واستمرار صمود قضيتها حتى التحرر من نير الاحتلال، والمحرك الأساس لعجلة تنمية الدولة العتيدة بعد الاستقلال. وتولي الحكومة أهمية فائقة لاستنهاض طاقة وتنمية قدرات الإنسان الفلسطيني. لقد عانى الشعب الفلسطيني من ويلات الاحتلال معاناة جسيمة وتحمّل أعباءً تنوء بحملها الجبال، وأدت سياسات وإجراءات الاحتلال القمعية إلى تحمل أبناء شعبنا الكثير من الإعاقات الجسدية والندوب النفسية، ناهيك عن إحتجاز القدرات في مختلف المجالات . لذلك فإن الاهتمام بالصحة الجسدية والنفسية وتنمية القدرات البشرية تقع على رأس سلم أولويات الحكومة.

الشعب الفلسطيني شعب فتيّ، فأكثر من ثلث تعداده يجلس على مقاعد الدراسة المدرسية، وأعداد كبيرة من شبابه تلتحق بالدراسة الأكاديمية والمهنية في الجامعات والمعاهد العليا .نحن شعب يُقدّر العلم والتعلّم والتعليم أكبر تقدير .

إن توفير فرص التعليم ذي النوعية الممتازة، وبما يعزز الانفتاح الثقافي ويحمي التراث الوطني، يقع في صلب أولويات الحكومة التي تلتزم بتوفير كل وسائل الدعم للارتقاء بنوعية التعليم المدرسي والجامعي، بحيث نتمكن من مجاراة المعايير العالمية وضمان أن مناهجنا التعليمية تجُسِّد قيمنا العربية الفلسطينية في التسامح والاحترام المتبادل والعلاقات الأسرية والاجتماعية الوطيدة والافتخار بثقافتنا وتراثنا، وتفتح الآفاق أمام أبنائنا لاكتساب أفضل المعارف والمهارات بما يُمكّنهم من خدمة ورفعة الوطن والتنافس الإيجابي في أسواق العمل.

تلتزم الحكومة باستمرار العمل على رفع معايير خدماتها الصحية والاجتماعية المقدّمة لأبناء شعبنا .علينا إيلاء أقصى اهتمام بجرحانا وأسرانا وعائلاتهم وعائلات شهدائنا. كما وعلينا رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في مجتمعنا وتوفير الإمكانيات والسبل لانخراطهم إيجابياً في حياة المجتمع ليكونوا فاعلين ومؤثرين في تقدم ورفعة الوطن.

تُعرب الحكومة عن قناعتها الكاملة بأن تنمية فلسطين من مختلف النواحي تعتمد على إنبعاث أجيال فلسطينية قادرة ومقتدرة، محصّنة بأفضل المعارف والعلوم والمهارات، وتعيش في بيئة صحية إيجابية مناسبة تزيل الآثار السلبية المتراكمة جرّاء الاحتلال. وتلتزم الحكومة بأن تكون سياساتها وبرامجها المحرّك الموجّه والدافع لتذليل العقبات وتوفير الإمكانيات الكفيلة بتحقيق هذا الانبعاث■

تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني

يُشكّل تحرير الاقتصاد الوطني الفلسطيني من الارتهان والهيمنة والتبعية لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي أولوية وطنية فلسطينية قصوى. فعلى أركان إقتصاد قوي ومتين وناشط وفاعل تُبنى الدولة المقتدرة. وبرغم جميع المقيّدات الاحتلالية، ومع الإدراك أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق في ظل إستمرار الاحتلال، فإن واجبنا الوطني يحتم علينا القيام بكل ما نستطيع لإخراج اقتصادنا من دائرة التبعية والتهميش، وإطلاق سراحه بما يحقق ويُمكّن من دعم مجهودنا للانخراط في عملية بناء مؤسسات وضمان تحقيقها.

إن العمل على إنجاز هذا الأمر يدخل في صلب مقاومة مخططات الاحتلال وإنهائه، فتحقيق النمو الاقتصادي ضرورة لنا كي نتمكن من تعزيز قدرة شعبنا على الصمود والثبات على أرضه من خلال معالجة مشاكل الفقر والبطالة التي ينتجها إستمرار الاحتلال، ولكي ندعم مساهمة جميع فئات شعبنا في النضال لإقامة دولتنا التي تنعم بالاستقلال والاكتفاء الذاتي.

تلتزم الحكومة باستمرار العمل على تنمية جميع مناحي الاقتصاد الفلسطيني، وتطوير دعائم نظام إقتصاد حر وتنافسي يقوده التعاون الوثيق بين قطاع عام كفؤ وذي قدرة ورؤية، وقطاع خاص وطني وريادي وملتزم بتحقيق الازدهار لشعبنا. كما وتلتزم الحكومة باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة ومراجعة السياسات الاقتصادية وخطط التنمية لتركيز التوجه نحو تطوير قدراتنا ومواردنا المحلية وتحفيز البيئة الجاذبة للاستثمار، وتحقيق أسس النمو والتنمية المستدامة، وبما يفضي إلى تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية . ومع أن تحقيق ذلك تحت وطأة إستمرار سياسات وإجراءات الاحتلال المقيّدة والمعيقة يعتبر أمراً في غاية الصعوبة، إلاّ إن الحكومة تؤكد على ضرورة القيام بهذا الواجب واستغلال كل إمكانية متاحة لتحقيق الانطلاقة اللازمة، وبالتعاون مع الأشقاء العرب والأصدقاء في المجتمع الدولي. فهدفنا على المدى القريب يتلخص في تحفيز الاقتصاد والتخفيف من وطأة الفقر التي يعاني منها مواطنونا. أمّا على المدى الأبعد فإن هدفنا هو بناء إقتصاد حيوي قائم على المعرفة وقادر على إنتاج بضائع وتقديم خدمات عالية الجودة تكون قادرة على المنافسة في الوطن والخارج، بحيث تُشكل القاعدة الاقتصادية المتينة أساساً لرخاء إجتماعي مرغوب ومطلوب■

تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية

إننا نبني دولة فلسطين من أجل ضمان مستقبل آمن ومزدهر لمواطنينا في وطنهم، وبما يكفل لهم التمتع بالمساواة في الواجبات والحقوق والحريات في قطاع غزة والضفة والقدس باعتبارها تشكل إقليماً سياسياً وجغرافياً واحداً ووحدة واحدة لا تتجزأ. لقد أدت سياسات وإجراءات سلطة الاحتلال إلى تعرض أبناء وفئات شعبنا إلى مختلف صنوف العنف والاضطهاد، إن كان في القدس أو قطاع غزة أو مختلف مناطق الضفة، وخاصة تلك المعزولة بسبب جدار الفصل العنصري وبالقرب منه، وفي المنطقة المغلقة على السلطة الوطنية الفلسطينية والمسماة (c).

إن الحكومة، وهي تواجه القيود والعراقيل التي تفرضها سلطة الاحتلال، تكافح بشكل مستمر ودائم في سبيل توفير الدعم والمساعدات الضرورية لمواطنينا القاطنين في المناطق المهددة والأكثر تضرراً وللفئات المهمشة والأقل حظاً في بلادنا. وتعرب الحكومة عن إلتزامها باستمرار العمل الدؤوب لتحقيق المستوى اللائق من الخدمات الأساسية والضرورية لجميع التجمعات السكانية، وعلى قاعدة المساواة، كي نرقى بالوضع المدمر جرّاء الاحتلال ونحقق مقداراً مقبولاً من التقدم يحقق الانطلاقة عند إقامة الدولة العتيدة. إن التزامنا بنظام الاقتصاد الحر لا يعني على الإطلاق فتح المجال للاحتكار والاستغلال وتغذية الفوارق الاجتماعية. فبقدر إلتزامها بنظام الاقتصاد الحر، فإن الحكومة ملتزمة بتوفير الحماية والتنمية الاجتماعية وشبكات الأمان لمواطنيها. وفي هذا السياق ستستمر الحكومة في تطوير سياساتها ونظام التأمينات الاجتماعية وبرامج التمكين المختلفة، وذلك لضمان توفير المستوى اللائق من معايير الحياة الكريمة لجميع مواطنيها. وترى الحكومة أن اتّباع نظام الاقتصاد الحر، إن جاء محكوماً برؤية وانضباطية تستهدف تحقيق الصالح العام، سيكون أساسياً لرفع مستوى ومعايير تقديم الخدمات الرئيسية للمواطنين، إسكانية وتعليمية وصحية وإجتماعية وثقافية.

ولإيمانها الراسخ بالمساواة بين الرجل والمرأة، فإن الحكومة تُعرب عن قناعتها وتؤكد إلتزامها بتوفير كل السبل والإمكانيات لتمكين المرأة وفتح مختلف مجالات الحياة أمامها، لكي نتيح أفضل إمكانية لتجميع وإطلاق الطاقات الإيجابية لمجتمعنا وتوجيهها نحو هدف إنهاء الاحتلال وتحقيق إقامة الدولة. إن الدولة التي نسعى لإقامتها تستند إلى هذا الحق الأساسي في المساواة والعدالة الاجتماعية.

إن الحكومة ملتزمة بمضاعفة جهودها في سبيل تعزيز قدرات سوقنا المحلية، وإعادة هيكلة بيئة الاستثمار في بلدنا ودعم منتجاتنا الوطنية وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص بناءً على مبدأ المنافسة المفتوحة والعادلة . إن هدفنا يرنو إلى تحفيز الاقتصاد والتخفيف من وطأة الفقر والبطالة التي يعاني منها مواطنونا على المدى القريب، كما نسعى في ذات الوقت إلى وضع فلسطين على مسار يُفضي بها إلى إنشاء إقتصاد مبنيّ على المعرفة والقدرة على المنافسة■

تعزيز مبادئ وآليات الحكم الرشيد

إن تحقيق أهدافنا الوطنية المذكورة أعلاه منوط باستمرار تطبيق مباديء وتطوير آليات الحكم الرشيد في مؤسسات القطاع العام، كما وفي مؤسسات القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني. وفي ظل العراقيل التي يضعها الاحتلال أمام جهودنا في تعزيز بنية وفاعلية مؤسساتنا الوطنية، يرقى تعزيز الحكم الرشيد وترسيخه إلى منزلة الهدف الوطني في حد ذاته. إن هدفنا الأساسي يكمن في تلبية مطلب شعبنا المتمثّل في وجود قطاع عام يتّسم بالشفافية في عمله، ويخضع للمساءلة ويقدّم الخدمات العامة التي تتميز بالجودة العالية، وتصل إلى جميع المواطنين دون محاباة أو هدر للموارد العامة. ويجب أن نُسخّر كافة موارد مجتمعنا وطاقاته كي نضمن نجاحنا في هذا المسعى.

تلتزم الحكومة بمواصلة العمل على تعزيز سيادة القانون وبسط سلطانه وبناء مؤسسات الدولة العتيدة. وسوف تعمل الحكومة بصفتها سلطة تكرس جميع طاقاتها وجهودها لخدمة مواطنيها. وهي لن تألو جهداً في حماية سيادة القانون واستقلال القضاء والحقوق والحريات السياسية والمدنية التي يتمتع بها الأفراد والمجتمع ككل.

وفضلاً عن ذلك، سوف تواصل الحكومة العمل دون كلل على تفعيل آليات الرقابة العامة، وترسيخ النزاهة والشفافية والمساءلة، ومحاربة كافة أشكال الفساد والمحسوبية. وسوف تحتكم أيضاً إلى مباديء الكفاءة والمهنية والجدارة والاستحقاق في إجراءات التوظيف والترقية في الخدمة العمومية. وسوف تستمر الحكومة في تنمية قدرات موظفي القطاع العام بما يمكّنهم من تقديم الخدمات المطلوبة منهم على أكمل وجه■

توفير الأمن والأمان في جميع ربوع الوطن

إن ضمان الأمن والأمان والسلامة العامة في أوساط المجتمع الفلسطيني يشكّل أولوية أساسية من أولويات الدولة . كما أن تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين، وحماية حقوقهم وحرياتهم، وحماية جبهتنا الداخلية

والنظام السياسي التعددي الديمقراطي يعتمد إعتماداً أساسياً على تعزيز وجود قطاع فعّال للأمن متكامل مع قطاع العدالة، على أساس إحترام مباديء سيادة القانون واستقلال القضاء والمساواة بين جميع المواطنين أمام القانون . كما يعتمد على الأداء الجيد للمؤسسة الأمنية القادرة والمهنية، والتي تديرها الدولة بقيادة المستوى السياسي وتعمل طبقاً لأحكام القانون والنظم المعتمدة.

تؤكد الحكومة إلتزامها مواصلة تحديث وتمكين المؤسسة الأمنية الفلسطينية، والارتقاء بعملها على أسس مهنية إرتكازاً لعقيدة أمنية قوية ترسيخاً لحقيقة: «وطن واحد، علم واحد، وقانون واحد»، وبما يخضع مؤسستنا الأمنية لسيادة القانون ولرقابة السلطة التشريعية. وسوف تستمر الحكومة في تطبيق القانون واعتماد مدونة سلوك لمساءلة جميع منتسبي المؤسسة الأمنية في نطاق الالتزام باحترام حقوق الإنسان وحرياته، وحظر إعتقال الأشخاص وتوقيفهم على خلفية سياسية ودون سند قانوني، وفي نطاق تقيد المؤسسة الأمنية باحترام إستقلال القضاء ونزاهته■

بناء علاقات إقليمية ودولية إيجابية

تستطيع دولة فلسطين، بل ويتعين عليها، أن تضطلع بدور محوري في تعزيز الاستقرار والازدهار على المستويين الإقليمي والدولي. لقد أثبت أبناء شعبنا في الوطن وأبناء جالياتنا الفلسطينية في جميع أنحاء العالم إبداعهم وتحمّسهم وعزمهم على المساهمة بصورة إيجابية في المجتمعات التي يعيشون فيها. إن الفلسطينيين عناصر فاعلة ومنتجة في المجتمع الدولي، وقد إضطلعوا بدور مركزي في نشر مباديء الديمقراطية والتسامح والانفتاح وترسيخها. كما تمكنّا حتى في ظل أحلك الظروف، وخاصةً في أرضنا المحتلة، من إبراز إرادتنا الجماعية في البناء، لا في التدمير. واستطعنا أن ننجز ذلك من خلال صمودنا وقدراتنا على تحمّل الصعاب، ومن خلال الدعم السياسي المعنوي والمالي المستمر الذي حظينا به من أشقائنا العرب الذين تربطنا بهم عُرى لا تنفصم، ومن أصدقائنا في المجتمع الدولي الذي يُعتبر إسنادهم لنا ذخراً يحظى منا بأعلى تقدير .إننا نثمّن هذا الدعم والإسناد، ونأمل منهم أن يواصلوا شدّ أزرنا في دربنا لتحقيق السلام والحرية والاستقلال.

تلتزم الحكومة باستمرار الإسهام في ضمان التوصل إلى تسوية سياسية عادلة وتحقيق السلام في منطقتنا. وستعمل الحكومة على تحقيق هذا الالتزام من خلال تدعيم التكاتف والوقوف صفاً واحداً متراصاً بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، وسعيها لتحقيق هذا الهدف، ومن خلال الاستمرار في بناء وتوطيد علاقات التعاون والشراكة مع أشقائنا في العالمين العربي والإسلامي وأسرة المجتمع الدولي. إننا عندما نتحرر من سطوة الاحتلال الإسرائيلي وننعم بالحرية والاستقلال، سنثبت، كما أثبتنا بصمودنا تحت الاحتلال، أننا نملك ذخراً لا ينضب من الطاقات التي تمكّننا من بناء مستقبل أفضل لأنفسنا، ولجيراننا في المنطقة، وللأسرة الدولية جمعاء■

2009/8/25

كتب «برنامج التثقيف الحزبي»

الكتاب الأول: **في البناء الحزبي.**
الكتاب الثاني: **في البناء الديمقراطي.**
الكتاب الثالث: **الصهيونية.. في الخلفية التاريخية والحركة السياسية.**
الكتاب الرابع: **في تطور القضية الوطنية.**
الكتاب الخامس: **اللاجئون والعودة.. في القضية والحركة الجماهيرية.**

الكتاب السادس: **الجبهة الديمقراطية.. النشأة والمسار.**
الكتاب السابع: **في العلمانية.**
الكتاب الثامن: **مساهمات في العلمانية.**
الكتاب التاسع: **في السلاح والسياسة (1).**
الكتاب العاشر: **نحو حزب طليعي جماهيري متجدد.**
الكتاب الحادي عشر: **مخاض التجديد.**
الكتاب الثاني عشر: **جماهيرية الحزب.**
الكتاب الثالث عشر: **البرنامج السياسي.. محطات.**
الكتاب الرابع عشر: **اتحاد الشباب الديمقراطي «أَشُدْ».**
الكتاب الخامس عشر: **حول النقابات والنضال المطلبي.**
الكتاب السادس عشر: **ملف المساواة - المرأة.. قضية وحقوق(1).**
الكتاب السابع عشر: **في الاقتصاد السياسي الفلسطيني(1).**
الكتاب الثامن عشر: **في الاقتصاد السياسي الفلسطيني(2).**